

Distr.
GENERAL

A/51/270
8 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ
ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعقودة بتوافق الآراء
والمتعلقة بالتنمية

تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة
تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية، في البلدان النامية
والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة
الإنمائي الرابع

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٤ - ١	أولا - معلومات أساسية
٣	١١ - ٥	ثانيا - اهتمامات السياسة العامة
٥	٢٥ - ١٢	ثالثا - ١٩٩٠ - ١٩٩٥: "الخلفية"
١٠	٥٠ - ٢٦	رابعا - أداء البلدان النامية
١٧	٨٥ - ٥١	خامسا - دور البيئة الدولية
٢٩	١٠٥ - ٨٦	سادسا - تنمية أقل البلدان نموا والتدابير الخاصة المتخذة لصالحها
٣٥	١١٧ - ١٠٦	سابعا - دور منظومة الأمم المتحدة
٣٩	١٢٣ - ١١٨	ثامنا - الاستنتاجات

أولا - معلومات أساسية

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة^(١)، المعقودة عام ١٩٩٠ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية. وفي أواخر تلك السنة اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين^(٢) الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع. وفيما أعرب كلا القرارين عن الاستياء للتفاوت في أداء النمو بصورة كثيرا ما كانت مخيبة للأمال في الثمانينيات فقد شجدا على ضرورة تنشيط نمو الاقتصاد العالمي والإسراع بصفة خاصة بالتنمية في البلدان النامية من خلال تعزيز التعاون الدولي. وفي عام ١٩٩٤ طلبت الجمعية العامة إعداد تقرير شامل وتحليلي يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين، "بغرض القيام في عام ١٩٩٦ باستعراض وتقييم تنفيذ الالتزامات والاتفاقات المتعلقة بالإعلان وبالاستراتيجية، مع إيلاء اهتمام خاص للالتزامات والاتفاقات التي لم تنفذ بصورة كاملة. وتحديد العقبات التي تعترض هذا التنفيذ"^(٣). وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - واعتمدت الجمعية في ربيع عام ١٩٩٠ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، بوصفه استجابة لحقيقة أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث في السبعينيات توقفت مسيرته في بلدان نامية كثيرة خلال الثمانينيات. ولذا فإنه وفقا للفقرة ١٢ من الإعلان تنشيط النمو الاقتصادي وتنمية البلدان النامية "يُعد أهم تحد في التسعينيات مما يتطلب نمو الاقتصاد العالمي بصورة مطردة، وتوفر الظروف الخارجية المواتية. ويتعين مواجهة ذلك التحدي في إطار زيادة الترابط والتكامل في الاقتصاد العالمي".

٣ - وتتضمن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع كثيرا من المبادئ الواردة في الإعلان وهي تهدف بدورها الى ضمان جعل التسعينيات عقدا للتعجيل بالتنمية في البلدان النامية، ولتعزيز التعاون الدولي. ومع أن الاستراتيجية لا تسعى الى وضع أهداف كمية يتعين على البلدان النامية بلوغها كاملة، فإنها لا تقتصر فحسب على تناول كثير من الشواغل الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مثلا تحسين الصحة واتخاذ تدابير خاصة من أجل المرأة والطفل، وحماية البيئة، بل تخص بالتحديد أيضا ستة أهداف مترابطة وهي:

(أ) زيادة النمو الاقتصادي ولا سيما في البلدان النامية؛

(ب) الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية (ولا سيما تخفيف حدة الفقر، وتنمية الموارد والمهارات البشرية وحماية البيئة)؛

(ج) نظم مالية وتجارية دولية حفازة؛

(د) اقتصاد عالمي مستقر من خلال إدارة سليمة للاقتصاد الكلي (المحافظة على التوازن الداخلي والخارجي)؛

(هـ) تعزيز التعاون الإنمائي الدولي؛

(و) بذل جهود خاصة لصالح أقل البلدان نموا.

٤ - ولذا يتعين تقييم التطورات التي حدثت في النصف الأول من التسعينيات على ضوء تلك الأهداف أو المقاصد الستة المذكورة.

ثانيا - اهتمامات السياسة العامة

٥ - اتسم النصف الأول من التسعينيات - وهو الإطار الزمني لهذا التقرير - بعدد من الاتجاهات الفريدة ويمكن القول بأن أهمها كان زيادة الاتجاه نحو العولمة والتحرير في الاقتصاد العالمي. وقد اتخذ أولها صورا مختلفة. فأولا هناك حقيقة أن التجارة الدولية ما برحت تنمو بمعدل سريع. ففي غضون خمس سنوات لا غير، زاد مجموع قيمة الصادرات التجارية العالمية من ١٣ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي عام ١٩٩٠ إلى ١٧ في المائة عام ١٩٩٥. ثانيا، زادت التدفقات الرأسمالية الدولية زيادة مشيرة في فترة السنوات الخمس هذه ذاتها. فمثلا، تضاعف الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥. ثالثا، يتزايد اتسام الشركات بالطابع "الدولي"، وتنشئ هذه الشركات فروعا لها حيثما تبلغ التكلفة أداها وكثيرا ما تستخدم مواقع إنتاج متعددة لتجنب الحواجز غير الجمركية، ولتقليل تكلفة الإنتاج. رابعا، ما برحت الترتيبات التجارية الإقليمية أو الكتل التجارية في انتشار. ومما يضيف أهمية خاصة على مسائل التجارة في هذه المرحلة وتلك هي المرة الأولى التي يحدث فيها تقييم من هذا القبيل منذ أنشطة المتابعة المتصلة باختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي قامت فيها البلدان النامية بدور محوري.

٦ - وهناك سمة ثانية يتسم بها النصف الأول من العقد وهي استمرار معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة نسبيا في البلدان الصناعية. ولئن انخفضت بالفعل المعدلات على المدى الطويل، منذ الثمانينيات^(٤). إلا أنها من الناحية التاريخية ما زالت عند مستويات مرتفعة، ولا سيما عند مقارنتها بفترة ما بعد الحرب الثانية، وحتى نهاية السبعينيات.

٧ - وهناك سمة ملحوظة ثالثة يتسم بها النصف الأول من التسعينيات وهي استعادة الثقة بفعالية السوق. وهكذا، ففي عدد متزايد من البلدان، حث طلب دعاة السوق الحرة إلى الحكومات اتخاذ نهج عدم التدخل، والتركيز فقط على توفير السلع للجمهور، و "وضع الأساسيات في نصابها". ويعني هذا الأمر الأخير أن تتجه الحكومات إلى التركيز فقط على توفير السلع العامة - مثل الدفاع، والهياكل الأساسية، والتعليم

الأساسي - مع تجنب معدلات الضرائب المرتفعة، وقيود ضبط الأسعار، أو أي تشويه ملموس آخر في الأسعار النسبية.

٨ - ورابعاً، ظهر اتجاه صارم جديد بالنسبة لما يمثل السياسة الإنمائية الفعالة. والجدير بالملاحظة بالنسبة لهذه الموجة الراهنة في السياسة الإنمائية الاقتصادية، التي تنطبق على كل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي، مدى التقارب الذي نشأ بالنسبة لما يشكل استراتيجية اقتصادية "مناسبة" أو فعالة. وتشدد هذه القائمة من بنود السياسة العامة المطلوبة التي تعرف باسم "توافق آراء واشنطن"، على السلامة المالية والأسعار غير المشوهة، والتدخل الحكومي المحدود^(٥).

٩ - ولقد صيغت طرق علاج السياسة العامة التي تمخض عنها توافق آراء واشنطن، في أعقاب النجاحات الاقتصادية المبكرة لبلدان شرق آسيا الأربعة الحديثة التصنيع وهي هونغ كونغ، وجمهورية كوريا، وسنغافورة وتايوان المقاطعة الصينية. ومن الجلي، أن إنجازاتها تلقي ظلالة من الشك على النزعة التشاؤمية المتصلة بالتصدير التي أدت براسمي السياسات العامة الى انتهاج سياسات الاستعاضة عن الواردات. وعلاوة على ذلك، فمن أجل التماس "وصفة جديدة للنجاح"، نشأ الرأي القائل بأن معدلات النمو المرموقة لتلك الاقتصادات الآسيوية يمكن أن تعزى الى السياسات الموجهة للسوق، والى الحد من دور التدخل الحكومي^(٦).

١٠ - ولكن نظراً لتفاوت خبرات البلدان النامية في النصف الأول من العقد أصبح جلياً أنه لا يمكن أن توجد سياسة عامة ناجعة من هذا القبيل. وعلاوة على ذلك فإن ما يلزم تقييمه في هذه المرحلة ليس هو محصلة السياسات الإنمائية للبلدان، بقدر ما أنه الجهود التي تبذلها في سبيلها تلك البلدان وكذلك البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي. وسبب هذا التركيز هو أن السياسات الإنمائية بحكم تعريفها، هي مبادرات طويلة الأجل. ولذا فإن فترة السنوات الخمس قيد الاستعراض هي مرحلة زمنية أقصر من أن يتوقع بعدها بلوغ النتائج النهائية، وبنفس المنطق، فمن السابق لأوانه إجراء أي تقييم حاسم في هذا الصدد.

١١ - وعند هذا الحد، فالواضح أن العوامل الخارجية ساعدت أو أعاققت جهود التنمية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، تفاوتت الظروف الأولية فيما بين البلدان^(٧). ويضاف الى هذا التباين الواسع بين السياسات التي انتهجتها البلدان النامية. فبعضها اتبع بدقة بالغة مبادئ "توافق آراء واشنطن"، والبعض الآخر احتذى سياسات "وقفنة في المكان ثم خطوة الى الأمام". وبذا اختلفت الاستراتيجيات الإنمائية اختلافاً واسعاً كما أن نتائجها المحتملة أبعد ما تكون عن إمكانية التنبؤ بها. والشيء المؤكد الوحيد هو أنه لا يمكن التعبير عن "النجاح" أو "الفشل" برقم سحري من قبيل الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للفرد. ذلك أن التنمية عملية تتسم بثراتها وتعقيدها الشديدين للغاية، بحيث لا يمكن وصفها بمثل تلك المؤشرات الشديدة التبسيط.

ثالثا - ١٩٩٥-١٩٩٠: "الخلفية"

١٢ - يشير الترابط المتزايد بين البلدان الى أن تشخيص أي اقتصاد بذاته يتأثر كثيرا بالظروف العالمية الشاملة، فضلا عن تأثره ببيئته الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية. ومن هذا المنظور، يجب إدراج الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي ضمن العوامل الداخلة في أي تقييم للوضع الراهن، وللنظرة المستقبلية للبلدان النامية.

١٣ - فنيما يتعلق بالاقتصاد العالمي برمته، جاء النصف الأول من التسعينيات ليمثل تباطؤا واضحا عن معدلات النمو التي كانت سائدة في الثمانينيات. فبينما زاد الناتج في الثمانينيات بمعدل يقل في المتوسط عن ٣ في المائة في السنة، إلا أنه لم يزد سوى بنسبة ١,٤ في المائة في السنة فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥. ونجم هذا التباطؤ من مصدرين: الأول، ركود ساد السنوات الخمس الأولى من التسعينيات في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو، وثانيا، الانخفاضات الشديدة في ناتج الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية وهي فيما كانت تترسخ عملية تحولها في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠.

الجدول ١ - نمو السكان في العالم، الانتاج، والنتاج المحلي
الإجمالي للفرد، ١٩٨٠ - ١٩٩٥

متوسط معدلات النمو السنوي									
النتاج المحلي الإجمالي للفرد			السكان			النتاج المحلي الإجمالي			
١٩٩٥	١٩٩١	١٩٨١	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٨١	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٨١	
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	
١,٠	-٠,٢	١,٢	١,٥	١,٦	١,٧	٢,٥	١,٤	٢,٩	العالم
١,٤	١,٠	٢,٣	-٠,٦	-٠,٦	-٠,٦	٢,٠	١,٥	٢,٩	الاقتصادات المتقدمة النمو
٢,٢	٧,٩-	١,٣	-٠,٢-	-٠,٢	-٠,٧	٢,٠	٧,٧-	٢,٠	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية
٤,٠	٢,٩	١,٠	١,٦	١,٩	٢,١	٥,٥	٤,٨	٣,١	البلدان النامية
-٠,٨	-٠,٨	-٠,٩-	١,٨	١,٩	٢,١	٢,٥	٢,٧	١,٢	أمريكا اللاتينية
١,٥	١,٣-	-٠,٩-	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٤,٣	١,٦	٢,٠	افريقيا
-٠,٣	-٠,٦-	٥,٣-	٢,٧	٢,٩	٤,٠	٣,٠	٢,٣	١,٣-	غرب آسيا
٥,٠	٤,٠	٣,٩	١,٣	٢,٠	٢,١	٦,٨	٦,٠	٦,٠	جنوب وشرق آسيا
٨,٠	١٠,٢	٧,٥	١,٠	١,١	١,٥	٩,٠	١١,٣	٩,٠	الصين
٢,٠	٢,٣-	-٠,٣	١,٥	١,٤	١,٨	٣,٥	-٠,٩-	٢,١	البحر الأبيض المتوسط
									بنود تذكيرية:
٢,٠	٢,٠-	١,٢-	٣,٠	٣,١	٣,١	٥,٠	١,٠	١,٨	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
-٠,٨	-٠,٢	١,١-	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٨	٢,٢	١,١	خمسة عشر من البلدان المثقلة بالديون
١,٩	-٠,٩-	-٠,٥-	٢,٩	٢,٩	٢,٥	٤,٨	٢,٠	٢,٠	أقل البلدان نموا

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ١٩٩٦، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع

(E.96.II.C.1)، الجداول أولا - ١، أولا - ٣، وألف - ١، ألف - ٤. وتقديرات إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

١٤ - وبرغم خلفية النمو العالمي الذي اتسم بمزيد من البطء، فإن البلدان النامية في مجموعها، أحرزت تقدماً كبيراً خلال النصف الأول من هذا العقد. فقد سجلت اقتصادات هذه البلدان كمجموعة - وقد زاد إنتاجها بنسبة ٣,١ في المائة تقريباً في السنة خلال الثمانينيات - معدل نمو يبلغ ٤,٨ في المائة سنوياً للنتائج المحلي الإجمالي في النصف الأول من التسعينيات. وثمة مؤشر آخر على حالة البلدان النامية وهو عدد الاقتصادات التي ارتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا فمنذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٤ زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ٥٠ إلى ٦٠ من البلدان النامية الثلاثة والتسعين التي ترصد اتجاهاتها بصورة منتظمة. وشكلت هذه الاقتصادات نحو أربعة أخماس مجموع سكان البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٥، أصبحت ظاهرة ارتفاع الناتج للفرد أكثر انتشاراً؛ حظيت اقتصادات ٧١ بلداً بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد أي ٩٠ في المائة من مجموع السكان تقريباً في البلدان النامية. وبالنسبة لعام ١٩٩٦، يتوقع أن يكون الرقم المقارن ٧٥ بلداً، ومما يمثل ٩٦ في المائة من مجموع سكانها^(٤). ومن ثم فهناك سمتان بارزتان للحالة الاقتصادية العالمية الحالية - وكلتاهما من شأنها تشجيع التناؤل: الأولى أن النمو الاقتصادي أصبح أكثر انتشاراً. والثانية أن نمواً من هذا القبيل ينطوي في منتصف العقد، على إمكانية الاستدامة في عدد كبير من البلدان^(٥).

١٥ - وعليه، فإن "قصص النجاح" في جنوب شرق آسيا وفي الصين، ليست ظواهر منعزلة. فعلى سبيل المثال، بدأت أقل البلدان نمواً، وقد أخذت تبتعد عن معدلات النمو البطيئة التي صاحبته منذ منتصف الثمانينيات، تحققت زيادات كبيرة في النمو في عام ١٩٩٥ ويتوقع أن يزداد هذا النمو مرة أخرى عام ١٩٩٦. وقد سجل ٢١ من أقل الاقتصادات تقدماً الثمانية والأربعين، زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد عام ١٩٩٥، وهذا اتجاه يرجح أن يستمر خلال عام ١٩٩٦ - وهو تحسن كبير بالنسبة لتجربة مطلع التسعينيات، حينما لم يسجل إلا حوالي ربع هذه المجموعة فقط معدلات نمو إيجابية.

١٦ - مع ذلك، فبينما تبدو مرحلة منتصف العقد إيذاناً بتحول بصورة أو بأخرى بالنسبة لعدد من الاقتصادات النامية، تظل الحقيقة أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان النامية كانت، ضئيلة كما أن متوسط مستويات نصيب الفرد من الإنتاج في معظم المناطق ما برح دون مستواه بالقيمة الحقيقية التي كان عليها عام ١٩٨٠. ويصدق هذا، مثلاً في أفريقيا، (حيث يتوقف الناتج المحلي الإجمالي للفرد عام ١٩٨٨ عند ٦٥٧ دولاراً في عام ١٩٩٥، مقارنة مع ٧٢١ دولاراً عام ١٩٨٠). في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا. وأما شرق آسيا والصين فهما الاستثناءان الكبيران في هذا المضمون^(٦).

١٧ - علاوة على ذلك، فنظراً إلى أن جنوب شرق آسيا، إلى جانب الصين يمثلان في الوقت الراهن حوالي ٥٠ في المائة من إنتاج البلدان النامية في مجموعها، فإن معدلات النمو المرتفعة جداً التي أحرزتها اقتصادات هذه البلدان في السنوات القليلة الأخيرة تؤثر بصورة كبيرة على الأرقام التجميعية، فتخفي أوجه التفاوت الإقليمية والوطنية الكبيرة في الأداء الاقتصادي.

١٨ - وتستحق أفريقيا التنويه، بصفة خاصة، نظرا لأنها، كمنطقة، تشهد في الوقت الراهن أسرع نمو اقتصادي منذ بداية العقد. وعلاوة على ذلك، اتسم التحسن باتساع قاعدته إلى حد كبير. وسجل نحو إثنا عشر بلدا في أفريقيا (تشمل أنغولا وبنن وبتسوانا وبوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية وأثيوبيا وغانا وكينيا ومللاوي وموريشيوس وتوغو) معدلات نمو تبلغ ٥ في المائة أو أكثر عام ١٩٩٥ في الناتج المحلي الإجمالي - ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الطلب في الأسواق الدولية للسلع الأساسية. فضلا عن أن الاحتمالات لا تزال جيدة، حيث يتوقع أن تشهد أفريقيا عام ١٩٩٦ زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد لأول مرة منذ عام ١٩٨٥ - وذلك بفضل الظروف الخارجية المواتية وتحسن بيئة السياسات العامة. بيد أن معظم البلدان الأفريقية ما زالت من أشد البلدان فقرا في العالم كما يلي ذكره: فمن بين ٤٨ من أقل الاقتصادات نموا يوجد منها ٣٣ بلدا في أفريقيا.

١٩ - وكانت التجارة الدولية من أنشط العناصر في الاقتصاد العالمي منذ بداية العقد، إذ نمت بنسبة ٧,٥ في المائة في السنة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥. وحيث باتت الاقتصادات النامية تمثل الآن ما يربو على ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فيما أصبحت أيضا - كنتيجة متلازمة - تضطلع بدور مهم على مسرح التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال نمت صادرات وواردات أمريكا اللاتينية بنسبة ٩، و ١٤,٥ في المائة على التوالي، خلال هذا النصف من العقد. وزادت صادرات الصين بنسبة ١٩ في المائة، بينما زادت بنسبة ١٤ في المائة^(١١). في بلدان شرق آسيا التجارية الستة وهي هونغ كونغ وماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايوان المقاطعة الصينية وتايلند.

٢٠ - ويتوقع ارتفاع حجم الصادرات من السلع التجارية في العالم بما يزيد على ٧ في المائة عام ١٩٩٦. أي بزيادة ثلاثة أمثال الزيادة في الإنتاج العالمي تقريبا وهذه هي السنة السادسة على التوالي التي يتجاوز فيها نمو التجارة نمو الإنتاج بهامش كبير^(١٢). ومن المتغيرات الجديدة بالذكر التي تميز ظاهرة استمرار تجاوز التجارة في السلع النمو في الإنتاج بهامش محسوس، ما طرأ من التوسع السريع على تجارة التجهيز في البلدان النامية - وبعبارة أخرى، تجميع السلع المصنعة تمهيدا لإعادة تصديرها باستخدام مكونات ومواد مستوردة في ظل نظم جمركية خاصة. فعلى سبيل المثال، شكلت مصانع التجهيز والتجميع في الصين ما يقرب من نصف صادرات ذلك البلد عام ١٩٩٥ وحوالي ٤٥ في المائة من وارداته. كما انتعشت التجارة كثيرا بفضل ثورة تكنولوجيا المعلومات. وارتفعت قيمة الصادرات ومعدات المكاتب والاتصالات بأكثر من الربع عام ١٩٩٥، وهي تمثل الآن ١٢ في المائة من التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، ففي عام ١٩٩٣ شكلت اقتصادات البلدان النامية ٢٢ في المائة من صادرات العالم من الآلات المكتبية ومعدات تجهيز البيانات، و ٣٣ في المائة من معدات الاتصالات - مقارنة مع ٦ و ١٢ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٥^(١٣).

٢١ - وما زال عدد كبير من البلدان النامية - ولا سيما أقل البلدان نموا، كما سيلي ذكره - يعتمد من الناحية الاقتصادية على قدرته على تصدير عدد صغير من السلع من غير الوقود. وقد ظلت الأسعار الدولية - بالقيمة الدولارية - لتلك السلع من غير الوقود، منخفضة للغاية خلال جزء كبير من الثمانينيات،

رغم أنها انتعشت إلى حد ما في نهاية العقد. وعلاوة على ذلك، شهدت بداية التسعينات من جديد انخفاض أسعار السلع الأساسية، ولو أنه حدثت حالة من "انتعاش محدود للسلع الأساسية" منذ النصف الثاني لعام ١٩٩٣. بيد أن متوسط الأسعار الدولارية قد يكون مقياساً مضللاً في حد ذاته، نظراً للتغير في قيمة الدولار إزاء التقلبات في تحولات العملات الأخرى وفي أسعار السلع الأخرى بالقيمة الدولارية^(٤). والمهم في هذا الموضوع بالطبع ألا يكون المقياس المتخذ، أياً كان، هو مستويات الأسعار في حد ذاتها. بل المهم هو ميل أسعار السلع الأساسية إلى أن تكون متغيرة إلى أقصى حد، ويقترب بذلك حقيقة أن اقتصادات العديد من البلدان النامية تعتمد بصورة غير متناسبة على عدد قليل من أسعار السلع الأولية من غير الوقود من أجل الحصول على حصائل التصدير ومن ذلك مثلاً، اعتماد شيلي البالغ على صادراتها من النحاس، واعتماد السلفادور على صادراتها من البن، واعتماد بابوا غينيا الجديدة على صادرات النحاس والذهب.

٢٢ - وفيما تنمو صادرات الاقتصادات النامية، فإنها أصبحت أيضاً منذ بداية العقد مستوردة إلى حد كبير، وفي بعض الحالات عانت من عجز كبير بالميزان التجاري في مواجهة اقتصادات البلدان الصناعية^(٥). وبين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ تجاوزت زيادة الواردات زيادة الصادرات في أمريكا اللاتينية، وبدرجة أقل في أنحاء من آسيا.

٢٣ - وثمة اتجاه عالمي آخر ملحوظ - يتصل تحديداً بحقبة ما بعد "الحرب الباردة" - وهو انخفاض الإنفاق العسكري الذي بدأ في منتصف الثمانينيات واستمر خلال عام ١٩٩٥^(٦)، وترتبت عليه آثار كبيرة فيما يتعلق بكل من الإنفاق غير العسكري والتكيف المالي. وهكذا انخفض الإنفاق العسكري العالمي بنسبة تبلغ ١,٣ نقطة مئوية تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ وقد شملت التخفيضات جميع المناطق، والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وتشير أحدث البيانات عن الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ إلى استمرار هذا الاتجاه النزولي. وتوحي المعلومات المتعلقة بـ ١٣٠ بلداً بأن الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي هبط إلى مستوى أدنى يبلغ ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام ١٩٩٥، بعد أن كان ٣,٦ في المائة عام ١٩٩٠^(٧).

٢٤ - وقد ينطوي هذا الانخفاض الشديد في الإنفاق العسكري على تحقيق وفورات كبيرة ومتزايدة في الموارد العالمية، يشار إليها عامة باسم "مكاسب السلم". فمثلاً إذا استمر الإبقاء على الإنفاق العسكري، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، عند مستواه في عام ١٩٩٠، لكان الإنفاق عام ١٩٩٥ أكبر بمبلغ ٣٤٥ بليون دولار تقريباً. ومن ناحية أخرى، لو استمرت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستواها الذي كانت عليه عام ١٩٨٥، لكان ذلك الإنفاق أعلى بمقدار ٧٢٠ بليون دولار على الأقل في عام ١٩٩٥.

٢٥ - والقضية بالطبع هي الطريقة التي استخدمت بها البلدان "مكاسب السلم". ولئن كان هذا السؤال معقداً، فهناك بعض المؤشرات على أن البلدان التي أجرت تخفيضات حادة على الإنفاق العسكري اتجهت أيضاً إلى خفض انفاقها غير العسكري، فضلاً عن أوجه العجز المالي العام فيها. ويوحي هذا بأن "مكاسب السلم" ربما استخدمت جزئياً لتمويل الإنفاق الاجتماعي، ومن ثم عادت جزئياً إلى القطاع الخاص حيث

يحتمل أن تكون قد أدت إلى تنشيط الاستثمار الخاص. ومن جانب آخر، فإن البلدان التي زادت من إنفاقها العسكري اتجهت أيضا إلى زيادة نفقاتها غير العسكرية، وتفاقت لديها حالات العجز المالي، مع تخفيض الإنفاق الرأسمالي - مما يشير إلى أن الإنفاق العسكري قد "لا يفسح مجالا" لاستثمار القطاعين الخاص والعام على السواء^(٨).

رابعا - أداء البلدان النامية

٢٦ - في النصف الأول من عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، حققت عدد البلدان النامية كمجموعة نموا يناهز ثلاثة أمثال متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات - أي ٢,٩ في المائة في السنة مقابل معدل نمو سنوي يبلغ ١ في المائة في السنة في الفترة ١٩٨١-١٩٩٠. وكما هو الحال دائما فإن هذه المتوسطات تخفي أوجه تباين كبيرة في فرادى الحالات.

٢٧ - وخلال عام ١٩٩٤ حظي كثير من اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنمو اقتصادي أسرع كثيرا مما شهدته تلك البلدان في الثمانينيات. فقد انخفض التضخم بنسبة ٢٥ في المائة في السنة في نهاية عام ١٩٩٥، وهذا انخفاض قياسي على مدى السنوات الـ ٢٢ الماضية وهو أيضا إنجاز كبير في ضوء المحاولات التي لم تنل نجاحا كبيرا في الماضي للسيطرة على التضخم في المنطقة. ومع ذلك فقد واجهت المكسيك أزمة مالية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ورغم أنه أمكن الحد من العواقب إلى أقصى درجة ممكنة - من خلال بذل جهود دولية منسقة - إلا أنه نجم عن ذلك عواقب سلبية عميقة. اتخذت شكل توقف أصاب الانتعاش الاقتصادي الذي كان تشهده المنطقة منذ عام ١٩٩١. فبين عشية وضحاها تقريبا تغيرت الصورة بكل أبعادها.

٢٨ - وفي عام ١٩٩٥، انخفض التضخم انخفاضا بالغا في ١٤ من الـ ١٨ بلدا التي يجري رصدها. والحاصل أن الأرجنتين في الوقت الراهن تتمتع بواحد من أدنى معدلات التضخم في العالم. أما الاستثناءات فتضم بوليفيا وكوستاريكا والسلفادور - حيث زاد التضخم فيها جميعا إلى حد ما، ليعكس الاختلالات المالية - وكانت المكسيك البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي شهد تسارعا ملحوظا في معدل التضخم - من ٧ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٥٢ في المائة عام ١٩٩٥ - نتيجة لخفض قيمة البيسو وزيادة ضرائب القيمة المضافة.

٢٩ - ومع أن خفض قيمة البيسو المكسيكي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والتراجع المؤقت للتدفقات الرأسمالية الوافدة إلى المنطقة أفضيا إلى موجة ركود اقتصادي في المكسيك والأرجنتين (أدت في الحالة الأخيرة، إلى وقف معدلات النمو الكبيرة)، فإن أصداء الأزمة المالية المكسيكية انتشرت حتى إلى أبعد من ذلك، وأدت السياسات النقدية المتشددة التي اعتمدها البرازيل - في محاولة لاحتواء تدهور الميزان التجاري للبلد، ومنع التضخم على عملتها - إلى تسارع حاد للنمو في ذلك البلد.

٣٠ - وكانت الاقتصادات الأخرى في تلك المنطقة أقل تأثراً بتقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل، إما لأنها لم تجتذب تدفقات من هذا القبيل بمبالغ كبيرة أو لأنها لم تجمعها روابط تجارية كبيرة مع أي من المكسيك أو الأرجنتين. ومن أمثلة ذلك، شيلي التي سجلت أسرع معدل للنمو في المنطقة ثم واصلت بذلك أداء مرموقاً.

٣١ - ولئن كانت كل من الأرجنتين والمكسيك قد بدأت في الانتعاش منذ منتصف العقد، فإن العديد من اقتصادات المنطقة بما في ذلك البرازيل وكولومبيا وبيرو - قد تشعر بوطأة آثار الأزمة المالية المكسيكية في السنوات العديدة المقبلة. والواقع أن الحالة في المنطقة تصور شدة انكشاف الكثير من البلدان النامية إزاء الصدمات الخارجية.

٣٢ - وتجسد الحالة في منتصف العقد في كثير من الاقتصادات الأفريقية مزايا سياسات التكيف الجيدة الإعداد (مثل تخفيض قيمة [فرنك الجماعة المالية الأفريقية] في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، وكذلك أهمية التدابير الدولية (مثل الإعفاء من الديون)، فضلاً عن المزايا الجلية لوجود بيئة خارجية مواتية.

٣٣ - وهكذا ففي عام ١٩٩٦، يتوقع أن تشهد أفريقيا زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد لأول مرة منذ عام ١٩٨٥. وينبع جزء من هذا النمو من حقيقة أنه تم إحراز تقدم في ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي في كثير من البلدان الأفريقية. ونتيجة لهذا، أظهر تضخم أسعار المستهلكين اتجاهها نزولياً بالنسبة للمنطقة برمتها. وقد عملت زائير على خفض تضخم أسعار السلع الاستهلاكية من ٢٣ ٠٠٠ في المائة إلى ٥٤٢ في المائة عام ١٩٩٥. ويتم إحراز تقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية في كثير من الاقتصادات في القارة، فاضطلعت مصر مثلاً ببرنامج جديد للخصخصة.

٣٤ - وقد تحسن الأداء الاقتصادي عموماً في منطقة الفرنك منذ تخفيض قيمة الفرنك الجماعة المالية الأفريقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، واستفادت المنطقة من الأوضاع المواتية للتجارة الخارجية التي زادت من قدرتها على الاستفادة بعد التخفيض، وكذلك من زيادة طرأت على تدفقات الموارد المالية الرسمية والخاصة الوافدة إلى الداخل. وسجلت عدة بلدان في الجماعة المذكورة معدلات نمو بلغت ٥ في المائة أو أكثر في عام ١٩٩٥ ومنها بنن وبوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية وتوغو.

٣٥ - بيد أن الإصلاحات الهيكلية لم تكد تبدأ، وبالتالي فإن من السابق لأوانه قياس مدى النجاح الذي ستحققه في زيادة إمكانات النمو طويل الأجل في هذه الاقتصادات. والشيء الواضح عند هذه النقطة هو الحساسية المفرطة التي تبيها أفريقيا إزاء بيئتها الخارجية. وكان الكثير من "النجاح" لهذه الاقتصادات في منتصف العقد يعزى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب في الأسواق للسلع الدولية الأساسية ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة النمو التي تستوعب ثلثي الصادرات الأفريقية تقريباً. وبالتالي فبالرغم من الزيادة الحالية، ما زال الأداء الاقتصادي في المستقبل تحيط به الشكوك وإذ تقف أمامه معوقات هيكلية طويلة الأجل تحول دون التنمية ومنها سوء تطور المؤسسات وانخفاض مستويات تنمية رأس المال البشري وعدم

المساواة في توزيع وإتاحة الموارد كالمدخلات والتمويل. وهناك معوق إضافي يتمثل في استمرار معاناة البلدان الأفريقية من ارتفاع المديونية الخارجية (انظر الجدول ٧).

٣٦ - وفي آذار/مارس ١٩٩٦ بدأت الأمم المتحدة تنفيذ مبادرة خاصة بشأن أفريقيا على نطاق المنظومة تهدف الى التغلب على عدد من هذه المعوقات. ويعتبر هذا البرنامج المسمى مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلق بأفريقيا، أهم العمليات التي تنفذها المنظومة لتعبئة الدعم لأفريقيا وأكبر جهودها المنسقة. وستركز المبادرة الخاصة على مجالات من قبيل الصحة الأساسية والتعليم الأساسي والمياه والمرافق الصحية. ويتوقع أن تصل تكلفتها الإجمالية الى ٢٥ بليون دولار على مدى فترة ١٠ سنوات وسيأتي معظمها من إعادة تخصيص الموارد الحالية على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٧ - وبعد أن شهد معظم اقتصادات البلدان المصدرة للنفط في غرب آسيا معدلات نمو سلبية في الثمانينات، أدى ارتفاع أسعار النفط وحصائل الصادرات الى تعزيز الانتعاش الاقتصادي فيها في منتصف العقد. بيد أن الجهود الرامية الى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وخفض أوجه العجز في الميزانية أعادت النمو فيها، وفي الوقت ذاته ساعد النمو القوي في الاستثمار والاستهلاك الخاص في تحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة. وفضلا عن ذلك حفز التقدم المحرز في مسيرة السلام بالشرق الأوسط على توظيف استثمارات جديدة كما شجع السياحة والتعمير وخاصة في اسرائيل والأردن ولبنان.

٣٨ - وشرع عدد من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في تطبيق برامج للإصلاح في السنوات الأخيرة شملت اتخاذ تدابير لخفض العجز في الميزانية وإعادة تشكيل هيكل القطاع العام وتشجيع مشاركة القطاع الخاص. وبالرغم من ذلك لا يزال العجز في الميزانية كبيرا ولا تزال هناك حاجة واضحة لزيادة ترشيد الإنفاق العام وإصلاح المؤسسات العامة وخفض مبالغ الدعم وتوليد إيرادات غير نفطية.

٣٩ - وبالرغم من الجهود المبذولة للحد من الدور المهيمن الذي للنفط في الاقتصاد لا تزال هيكل الانتاج في معظم بلدان المنطقة تحتاج في الواقع الى التنوع الى حد كبير. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان المصدرة للنفط حيث يوفر النفط أكثر من ٨٠ في المائة من الإيرادات الحكومية ويمثل ٥٠ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، وبسبب هذا الاعتماد الشديد على النفط تصبح هذه الاقتصادات شديدة الضعف إزاء التقلبات في أسعار النفط وهو ما يؤثر فقط على البلدان المصدرة للنفط بل وعلى البلدان المستوردة له أيضا من خلال فرص العمل المتاحة لعمالها المغتربين وتحويلات العمال والتجارة داخل المنطقة. ويشكل تقليل هذا الاعتماد مهمة ينبغي التصدي لإجرازها في النصف الثاني من العقد.

٤٠ - وسجلت بلدان جنوب شرق آسيا والصين في السنوات الأخيرة معدلات نمو سريعة للغاية. وحتى مع اعتدال النمو في منتصف العقد لمعظم هذه الاقتصادات، بما فيها الصين والهند واندونيسيا وماليزيا

وسنغافورة وتايلند، تتمثل المهمة الحالية في كبح جماح التضخم مع مواصلة النمو الاقتصادي أو تعزيره - وجاء هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي على نحو ما حدث في السنوات الأخيرة نتيجة لتشديد السياسات النقدية ردا على الضغوط التصاعدية للأسعار.

٤١ - ولقد كتب الكثير تفسيرا "للنجاح" الذي حققته الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو سعيا لاستخدامها كنماذج تحتذى. وقد تركز الاهتمام على سبيل المثال على سياسة "الانفتاح": في الصين التي أدت الى ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي والصادرات - وكان تحرير الاقتصاد وإصلاح السوق إضافة الى زيادة توسيع الصادرات هي المتغيرات التي تساق في أغلب الأحيان لتسليط الضوء على إنجازات معظم هذه الاقتصادات^(٩٨)، ولكن الواقع أكثر تعقيدا، ففي جمهورية كوريا على سبيل المثال كانت صناعات الكيماويات والصناعات الثقيلة محمية من المنافسة الخارجية في السبعينات. وفيما توجد عوامل مشتركة محددة بشكل واضح، مثل حوافز الاستثمار وتشجيع الصادرات وتنويعها والتركيز على تنمية رأس المال البشري، فقد ثبت أنه لا يمكن عزو النمو الى مجرد توفير الأساسيات "الصحيحة" والجاهزة^(٩٩). ومع ذلك، فبوسع البلدان التي تسعى الى محاكاة هذه "المعجزات" الآسيوية أن تتعلم الكثير بلا شك من تجارب هذه البلدان^(١٠٠).

٤٢ - ولا تركز الاستراتيجية على النمو الاقتصادي المكثف فقط ولكن تتطرق أيضا الى "الاستجابة الى الاحتياجات الاجتماعية"، كهدف إنمائي أساسي. وعلى نحو ما لوحظ في موقع آخر، فإن مستوى الفقر في الدولة أو على العكس مستوى، يتجلى في ثروتها، مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تشمل مستوى الدخل والأوضاع الصحية والتعليمية أو فرص الحصول على السلع والخدمات. بيد أن من الصعب قياس الفقر بطريقة تتيح استيعاب طابعه المتعدد الأبعاد ولذلك كان العامل المشترك في تحديد الفقر لوقت طويل هو مستوى الدخل أو الاستهلاك للأسر المعيشية. لكن تكوين صورة كاملة عن الفقر يقتضي أيضا أن توضع في الحسبان مؤشرات اجتماعية مثل الأجل المتوقع للحياة ومعدلات وفيات الرضع والقيود بالمدارس^(١٠١).

٤٣ - وبصرف النظر عن المؤشر المعين المستخدم، تبرز نقطتان مهمتان هما أن المتغيرات الاجتماعية تتحول ببطء دائما وأن التقدم على جبهات مثل الأجل المتوقع للحياة لا يحدث بين يوم وليلة. ورغم ذلك فقد تحققت خطوات هائلة على مدى العقود القليلة الأخيرة في رفع المستويات المعيشية بالبلدان النامية. فعلى سبيل المثال تضاعفت، أو كادت، متوسطات دخل الفرد في البلدان النامية في فترة ربع القرن الأخيرة وهو إنجاز استغرق فترة ٤٠ عاما في الولايات المتحدة الأمريكية و ٦٠ عاما في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. فضلا عن ذلك، فعندما تستكمل مقاييس الدخل بمقاييس الرفاه الإنساني الأخرى، يكون من الواضح أن سكان البلدان النامية يعيشون اليوم في المتوسط أعمارا أطول ويتمتعون بصحة وتعليم أفضل مما تمتع به الجيل السابق، وبالإضافة الى ذلك تتوفر لهم فرص أكبر في الحصول على خدمات مثل الكهرباء والمياه الجارية.

٤٤ - واتضح التقدم الكبير بجلاء في عدة مجالات، فعلى سبيل المثال انخفضت معدلات وفيات الرضع في شرق آسيا والمحيط الهادئ وكذلك في جنوب آسيا بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا على مدى عقد واحد فقط، أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد كان التقدم أكثر إثارة حيث انخفضت معدلات وفيات الرضع بنسبة تزيد عن ٤٠ في المائة.

٤٥ - وبصفة عامة فقد حدث بالتالي تضيق الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء على مدى العشر سنوات الأخيرة (انظر الجدول ٢). ومع ذلك، فمن البديهي أن تظل هناك اختلافات واسعة بين المناطق. فعلى سبيل المثال كان معدل وفيات الرضع في أفريقيا جنوب الصحراء في عام ١٩٩٣ يعادل ثلاثة أضعاف نظيره في شرق آسيا والمحيط الهادئ. أما المعدل في جنوب آسيا فكان أكثر من ثلاثة أضعاف مثيله في أوروبا وآسيا الوسطى.

الجدول ٢ - مؤشرات اجتماعية مختارة

الأجل المتوقع للحياة (السنوات)		معدل وفيات الرضع (لكل ألف من المواليد الأحياء)		
١٩٩٣	١٩٨٢	١٩٩٣	١٩٨٢	
٦٨	٦٥	٣٥	٤٨	شرق آسيا والمحيط الهادئ
٦٩	٦٨	٢٤	٣٣	أوروبا وآسيا الوسطى
٦٩	٦٥	٤٣	٥٧	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٦٦	٥٩	٥٣	٩٠	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٦٠	٥٥	٨٤	١١٠	جنوب آسيا
٥٢	٤٨	٩٣	١١٢	أفريقيا جنوب الصحراء
٦٥	٦١	٥٤	٧١	البلدان النامية
٧٧	٧٥	٧	٢٠	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

النسب المئوية الاجمالية للقييد بالمدارس الابتدائية (نسبة مئوية)		
١٩٩٣	١٩٨٢	
١١٨ ^(أ)	١١١	شرق آسيا والمحيط الهادئ
١٠٧ ^(ج)	١٠٥ ^(ب)	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٩٦ ^(د)	٩١	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
١٠٦	٧٧	جنوب آسيا
٦٧ ^(د)	٧٤	افريقيا جنوب الصحراء
١٠٧ ^(ج)	٩٥	البلدان النامية
١٠٣	١٠٢	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المصدر: تخفيف حدة الفقر والبنك الدولي: التقدم والتحديات في التسعينات، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الجدول ١/٨. Poverty Reduction and the World Bank: Progress and Challenges

in the 1990s, The World Bank, 15 April 1996, Table 1.1.

(أ) 1992.

(ب) 1980.

(ج) 1991.

(د) 1990.

٤٦ - وتعتبر مؤشرات الأجل المتوقع للحياة أقل تباينا. وبالرغم من ذلك يقل توقع الحياة بدرجة كبيرة في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء عما هو عليه في المناطق الأخرى. وعلى نحو مماثل تختلف النسب المئوية الاجمالية للقييد بالمدارس الابتدائية اختلافا واسعا بين المناطق وهي أقل ما تكون في أفريقيا جنوب الصحراء عما هي عليه في بقية أنحاء العالم.

٤٧ - ويعيش أكثر من خمس سكان العالم في الواقع على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم حسب آخر تقرير عن الفقر. وطبقا لتلك الدراسة، فقد زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم في الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٣ ليصبح ١.٣ بليون شخص تقريبا في السنة الأخيرة^(٢٣).

٤٨ - ودلالة ذلك من منظور قطري معين يمكن تبينها من الجدول ٣ الذي يوضح أعضاء منظمة الصحة العالمية الذين أفلحوا أو أخفقوا في تحقيق الأهداف الثلاثة المتعلقة ببرنامج "الصحة للجميع". وتمثل هذه

الأهداف للاستراتيجية التي وضعتها المنظمة من أجل الصحة للجميع بحلول العام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالمركز الصحي فيما يلي: الوصول بالأجل المتوقع للحياة عند الولادة الى ما يزيد على الـ ٦٠ عاماً، وخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة الى أقل من ٧٠ في كل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء وخفض معدل وفيات الرضع الى أقل من ٥٠ في كل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء.

الجدول ٣ - عدد الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية التي حققت
الأهداف الثلاثة لبرنامج الصحة للجميع، حسب المنطقة

ما دون الغايات الثلاث	ما فوق الغايات الثلاث	
٣٨	٤	افريقيا
٢	٢٥	الأمريكتان
٥	١٢	شرق البحر الأبيض المتوسط
صفر	٤٥	أوروبا
٤	٣	جنوب شرق آسيا
٣	١٣	غربي المحيط الهادئ

المصدر: تقرير الصحة العالمية ١٩٩٦، جنيف، الجدول ألف - ٢، منظمة الصحة العالمية.

٤٩ - وفي حين أن القائمة تحوي الكثير من البلدان بما يتعذر معه ذكر كل بلد على حدة، تجدر الإشارة الى أن بوتسوانا والجزائر والرأس الأخضر وموريشيوس في افريقيا هي الوحيدة التي تحقق الأهداف الثلاثة التي وضعتها المنظمة^(٤). وينطبق الأمر نفسه على تايلند وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا في جنوب شرق آسيا. وعلى العكس، فإن بوليفيا وهايتي في الأمريكتين هما الوحيدتان اللتان تقل القيم المنخفضة فيهما عن الأهداف الثلاثة، وهو ما يصدق أيضا على بنغلاديش وبوتان وميانمار ونيبال في جنوب شرق آسيا. وتجدر الإشارة الى أن الصين مصنفة من الناحية الاقتصادية كدولة "تقع في غربي المحيط الهادئ"، ويشار إليها على أنها تفي الأهداف الثلاثة جميعها. علاوة على ذلك، لم يتم تصنيف عدد من البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة - بما في ذلك اندونيسيا وباكستان والبرازيل وتركيا ومصر والهند - فلا هي حققت جميع هذه الأهداف ولا هي أخفقت تماما في تحقيق كل منها.

٥٠ - ويأتي هذا التقرير في ظرف يمكن اعتباره - تبعا للمنظور المستخدم - ملائما الى أبعد الحدود من حيث التوقيت أو غير ملائم على الإطلاق. وتركز وجهة النظر الأولى على أن متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاقتصادات النامية ككل، في منتصف العقد، كاد يبلغ ثلاثة أضعاف المعدل

المسجل في الثمانينات، أي ٢,٩ في المائة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ مقابل ١,٠ في المائة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠. علاوة على ذلك، تشير التوقعات الى أن النمو الإيجابي سيستمر طيلة عام ١٩٩٦^(٢٥). أما وجهة النظر الأخرى القائمة على أساس رؤية أكثر تشاؤما، فتلاحظ أنه، برغم تراجع ظاهرة الفقر عموما على نطاق العالم، فإن عدد الذين يعيشون في فقر - مهما يكن تعريفهم - مستمر في الارتفاع^(٢٦). ومن هنا فالسؤال المطروح هو ما إذا كان الزخم الذي نشهده حاليا في النمو يشكل اتجاها ثابتا يؤدي الى تخفيف حدة الفقر على نطاق العالم، أو أنه مجرد ظاهرة عابرة لن يكون لها في نهاية المطاف أثر يذكر على حالة الفقر في العالم.

خامسا - دور البيئة الدولية

٥١ - ينص كل من الإعلان والاستراتيجية على التزام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية على جبهات شتى بما في ذلك تقديم المساعدة المالية. وهكذا، فإن المسألة هنا تتعلق بماهية التدابير التي اتخذت خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩١ لدعم البلدان النامية في التزاماتها المتعلقة بالديون وخدمة الدين. ثم بمسألة ما إذا كانت تدفقات الموارد قد وُجّهت الى البلدان النامية لاستكمال مدخراتها الداخلية وتقديم رؤوس الأموال من أجل الاستثمار.

٥٢ - كما نص على وجوب تقديم المساعدة الى البلدان النامية على جبهة التجارة، من خلال نظام تجاري عالمي منفتح ولبرالي بشكل متزايد ومن خلال تحسين فرص الوصول الى الأسواق. وباختتام جولة أوروغواي، يبدو أن هذا هو ما حدث، برغم الاستمرار الواضح للعديد من نماذج الحمائية، وخاصة في الميادين التي تشغل عددا من البلدان النامية المصدرة الناجحة. بل قد تكون هذه الضغوط الحمائية في تزايد حاليا. علاوة على ذلك، فإن المخططات الإقليمية للتكامل الاقتصادي التي لا تعد منافية لقواعد منظمة التجارة العالمية، بقدر عدم منافاتها في السابق لقوانين مجموعة الغات إذ أقرت بموجب المادة ١٤، ينبغي أن تخلق فرصا تجارية لا أن تشتت هذه الفرص، وأن تمهد السبيل لبناء نظام تجاري أكثر انفتاحا. وفي حين أن تشكيل التكتلات قد ازدهر في النصف الأول من التسعينات. فمن غير الواضح ما إذا كانت هذه الخطط جميعا تلبى هذه المتطلبات. كذلك نُص على بذل جهود تكفل عدم تحرك معدلات التبادل التجاري (ولا سيما أسعار السلع) في اتجاه غير ضار بمصدري السلع الأساسية في البلدان النامية. أما في حال تراجع هذه المعدلات فقد نُص على اتخاذ تدابير لتخفيف المشاكل الناتجة عن هذه الاتجاهات المعاكسة.

ألف - التجارة

٥٣ - ثلاث خصائص صارخة تميز بها النصف الأول من التسعينات في ساحة التجارة العالمية أولها أن ثمة عددا متزايدا باستمرار من البلدان النامية التي تندمج في الإطار الاقتصادي العالمي. والتطور البارز الآخر على صعيد التجارة منذ التقييم الأخير هو المتابعة التي جرت فيما يتصل باختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي لعبت فيها البلدان النامية دورا محوريا، تمشيا مع أهميتها

المتنامية في الاقتصاد العالمي. والخصيصة الثالثة لهذه الفترة، فيما يتعلق بالاقتصاد الدولي، هي استمرار انتشار الترتيبات أو الكتل التجارية الإقليمية.

١ - ازدياد المشاركة في التجارة العالمية

٥٤ - سيطرت النظرة التشاؤمية إزاء الصادرات على جانب كبير من تفكير البلدان النامية في السبعينات ومطلع الثمانينات، مما أدى بالعديد من الاقتصادات النامية الى اتباع استراتيجيات تجارية انغلاقية وترتيبات تجارية إقليمية بين بلدان الجنوب تفتقر بدرجة كبيرة الى النجاح. وقد حلت الى حد بعيد محل هذا النهج، منذ منتصف الثمانينات، سياسات تجارية خارجية المنحى وتوجه متزايد نحو التكامل التجاري العالمي^(٧٧). فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة التجارة العالمية الى الناتج المحلي الإجمالي - وهي إحدى مقاييس التكامل - بواقع ١,٢ نقطة مئوية سنويا في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤. وقد جاءت هذه الوتيرة أسرع ثلاثة أضعاف مما كانت عليه في فترة السنوات العشر السابقة وأسرع بمقدار الضعفين مما كانت عليه في الستينات^(٧٨). وشاركت البلدان النامية كمجموعة، مشاركة واسعة، في هذا التسريع لوتيرة التكامل. بيد أن حظ بلدان معينة جاء أفضل في هذا الصدد من بلدان أخرى. وبوجه الإجمال، ازداد نصيب صادرات البلدان النامية من مجموع الصادرات العالمية بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤. بيد أن المتوسطات تخفي وراءها بوضوح قدرا كبيرا من التفاوت الحاصل بين أنماط الأداء الفردية المختلفة.

٥٥ - ومن المؤشرات التي تهدف الى تقييم اتجاهات التكامل، مؤشر "سرعة التكامل". وهذا المقياس ينبثق من التغييرات - التي طرأت بين مطلع الثمانينات ومطلع التسعينات - على أربعة مؤشرات هي: نسبة التجارة الحقيقية الى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الاستثمار المباشر الأجنبي في الداخل الى الناتج المحلي الإجمالي، ومدى الأهلية الائتمانية لمؤسسات الاستثمار ثم حصة المصنوعات ضمن الصادرات^(٧٩).

٥٦ - وينتج عن هذه العملية تفاوتات صارخة في سرعات التكامل في البلدان النامية^(٨٠). حيث تتسم معظم الاقتصادات السريعة النمو في شرق آسيا بأعلى مؤشرات في سرعة التكامل، نتيجة لحجم الزيادات الاستثنائية في التجارة، والصادرات المصنعة وارتفاع نسب الاستثمار المباشر الأجنبي. كما أن البلدان التي تقوم بإصلاحات اقتصادية، مثل الأرجنتين وشيلي والمكسيك في أمريكا اللاتينية، وغانا والمغرب في افريقيا، وتركيا في أوروبا، تسجل مؤشرات مرتفعة في هذا الصدد. وعلى العكس من ذلك، فأغلبية البلدان ذات الدخل المنخفض في افريقيا جنوب الصحراء، والعديد من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط في أمريكا اللاتينية (بما في ذلك إكوادور والبرازيل وبيرو وكولومبيا) وفي الشرق الأوسط وشمال افريقيا (باستثناء الجزائر والمملكة العربية السعودية) تتسم بضعف في الأداء على نحو ما يعكسه هذا المؤشر. وقد هبطت نسبها التجارية المتوسطة ودرجات أهليتها الائتمانية، في حين أن نسب الاستثمار المباشر الأجنبي فيها انخفضت أو ظلت راكدة.

٥٧ - وثمة منظور آخر يمكن من خلاله النظر الى مسألة "التمثل" العالمي ويقضي بمراقبة "قمم المصدرين" في تجارة السلع العالمية. وواضح أن الاقتصادات الكبرى هي التي تفوز في السباق، فيما يصعب على الاقتصادات الصغرى تسجيل أهداف في أرقام التجارة العالمية، مع أن اعتمادها على التجارة قد يكون أكبر من اعتماد بعض الاقتصادات الأكبر والأكثر اكتفاء بذاتها.

٥٨ - وعليه، فزيما شغلت البلدان النامية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥ الموقع ١١ من بين المراتب الثلاثين الأول بين كبار المصدرين، كانت المواقع الخمس الأولى تشغلها على الدوام الاقتصادات الكبيرة المتقدمة النمو وهي الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة. بيد أن بلدانا معينة ذات اقتصادات نامية، مثل الصين وهونغ كونغ وتايوان المقاطعة الصينية، حققت خطوات هائلة على صعيد توسع صادراتها بما جعل الاقتصادات النامية الأحد عشر الموجودة على لائحة الثلاثين الرواد في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥ تحقق نسبة ١٣,٧ في المائة من الصادرات العالمية في السنة السابقة ثم ٢٠,٥ في السنة اللاحقة بزيادة ٥٠ في المائة خلال عقد واحد من الزمن.

الجدول ٤ - البلدان النامية المصدرة الرائدة في تجارة السلع العالمية، ١٩٨٥ و ١٩٩٥

١٩٩٥			١٩٨٥		
الحصة (نسبة مئوية)	القيمة (بمليارات الدولارات وبالنسب المئوية)	المصدر	الحصة (نسبة مئوية)	القيمة (بمليارات الدولارات وبالنسب المئوية)	المصدر
٢,٥		هونغ كونغ ^(١)			
٦٠,٥					العشرة الأوائل
٣,٠	١٤٨,٨	الصين	١,٦	٣٠,٧	تايوان المقاطعة الصينية
٢,٥	١٢٥,٢	جمهورية كوريا	١,٦	٣٠,٠	هونغ كونغ ^(١)
٢,٤	١١٨,٦	سنغافورة ^(١)	١,٦	٣٠,٣	جمهورية كوريا
٢,٢	١١١,٤	تايوان المقاطعة الصينية	١,٤	٢٧,٣	الصين
١,٦	٧٩,٨	المكسيك	١,٤	٢٧,٠	المملكة العربية السعودية
١,٥	٧٤,٠	ماليزيا	١,٣	٢٥,٧	البرازيل
٨٠,٠					العشرون الأوائل
١,١	٥٥,٨	تايلند	١,٢	٢٢,٨	سنغافورة ^(١)
٠,٩	٤٦,٨	البرازيل	١,١	٢١,٥	المكسيك
٠,٩	٤٥,٥	المملكة العربية السعودية	١,٠	١٩,٧	اندونيسيا
٠,٩	٤٥,٠	اندونيسيا	٠,٨	١٥,٣	ماليزيا
٢٠,٥			٠,٧	١٤,٤	الامارات العربية المتحدة
٢٠,٥			١٣,٧		الحصة من المجموع العالمي
١٠٠,٠	٥٠٢٠,٠	المجموع العالمي	١٠٠,٠	١٩٢٢,٠	المجموع العالمي

المصدر: بيانات مستقاة من النشرة الصحفية لمنظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٥ (PRESS/44) ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦. وبيانات مستقاة من مجموعة الغات لعام ١٩٨٥، التجارة الدولية ١٩٨٥-١٩٨٦، الجدول ألف ٤ من التذييل.

(أ) يشمل ذلك عمليات الشحن العابرة ذات الشأن.

٢ - متابعة منظمة التجارة العالمية

٥٩ - لعل في الاهتمام الكبير الذي توليه جميع البلدان حاليا لأنشطة منظمة التجارة العالمية دليلا على زيادة الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد العالمي. ففي آب/أغسطس ١٩٩٥، كان من بين أعضاء منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم ١٦٠ ما يزيد على ٨٠ من البلدان النامية^(٣١). لذلك فإن عددا من مشاريع المنظمة يستحق الذكر - وهذه المشاريع هي الوقت ذاته جديدة ولم تبدأ في شق طريقها إلا منذ فترة وجيزة. وسيشار إلى بعضها الذي يشكل مصدر اهتمام خاص للبلدان النامية.

(أ) تسوية المنازعات التجارية

٦٠ - يشكل نظام تسوية المنازعات الجديد لمنظمة التجارة العالمية واحدا من أحدث ملامحها. فزيادة عن اتسامه بسرعة معقولة، من طبيعته أيضا أنه يجعل إعاقة عملية التسوية أمرا صعبا. وهكذا، بوجه عام، بعد مضي أقل من عشرة أشهر على إحالة المنازعة إلى هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، تعتمد الهيئة تقريرا يورد تفاصيل الاستنتاجات والقرارات المتصلة بالقضية - ما لم يوجد توافق في الآراء ضد اعتماده. وهذا النظام يجرى أساسا أي طرف له مصلحة في تعطيل العملية من القدرة على ذلك إذ كان من أهم مواطن الضعف في نظام الغات القديم هو على وجه التحديد إمكانية قيام الأطراف في المنازعات التجارية بعرقلة عملية تسوية النزاع.

٦١ - ويتزايد استخدام البلدان النامية لآلية تسوية المنازعات المتعددة الأطراف - وهي تُستخدم في منظمة التجارة العالمية أكثر مما كانت تُستخدم في حالة الغات. وعلى سبيل المثال، أنشأت الهيئة، في ٥ آذار/مارس ١٩٩٦، فريقين - بناء على طلب الفلبين وكوستاريكا، يهتمان على التوالي بمنتجات جوز الهند المجفف وبالمنسوجات. مما زاد عدد الأفرقة النشطة إلى أربعة؛ ثلاثة منها معنية بمقدمي شكاوى من البلدان النامية. كما يقوم فريق بدراسة شكوى رفعتها شيلي وبيرو ضد الاتحاد الأوروبي بشأن محار الاسقلوب، فضلا عن قضية مرفوعة من الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة لمنازعة الضرائب التي تفرضها اليابان على المشروبات الكحولية.

٦٢ - وتقرير الفريق الأول الذي صدر برعاية منظمة التجارة العالمية وهو قيد الطعن حاليا كان استجابة لشكاوى مقدمة من البرازيل وفنزويلا بشأن معايير الولايات المتحدة للبنزين المعاد تكريره والبنزين العادي. والمنازعة الأولى التي رفعت إلى منظمة التجارة العالمية - وقد سويت فيما بعد بصورة ثنائية - كانت بين ماليزيا وسنغافورة. وهكذا يوجد تباين ملحوظ بين الحالة الراهنة وآلية تسوية المنازعات تحت إشراف الغات حيث كانت الأغلبية الساحقة للقضايا تثار بين البلدان المتقدمة النمو^(٣٢).

(ب) الزراعة

٦٣ - بالرغم من أن اتفاق الغات الأصلي كان ينطبق على التجارة في المنتجات الزراعية، فقد كان يفتقر إلى الفعالية من تلك الناحية - ولا سيما فيما يتعلق بإعانات التصدير؛ لذلك سعى اتفاق جولة أوروغواي إلى إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية، متيحاً بذلك أساسا لسياسات سوقية المنحى بدرجة أكبر. ومن

ثم أصبح الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى الزراعة محكوما بنظام "التعريفات لا غير". وسيجري خفض التعريفات الناتجة عن عملية "تحديد التعريفات" هذه بنسبة ٣٦ في المائة في المتوسط في حالة البلدان المتقدمة النمو و ٢٤ في المائة في حالة البلدان النامية. وتنفذ التخفيضات على مدى سنوات بالنسبة إلى الاقتصادات الصناعية وعشر سنوات بالنسبة إلى الاقتصادات النامية. ولا يطلب من أقل الاقتصادات نموا تخفيض تعريفاتها.

٦٤ - وفي الوقت نفسه، يجري ضبط إجراءات الدعم المحلي عن طريق تخفيضات في مجموع قياس الدعم الكلي. وهي وسيلة للتحديد الكمي للقيمة الكلية للدعم أو الإعانة المحليين الممنوحين لكل فئة من فئات المنتجات الزراعية. وتنطوي الالتزامات المعقودة على تخفيض نسبته ٢٠ في المائة من مجموع القياس الكلي للدعم للبلدان المتقدمة النمو على امتداد ست سنوات، والالتزام بالنسبة إلى البلدان النامية هو ١٣ في المائة على امتداد ١٠ سنوات، أما أقل الاقتصادات نموا فلا يطلب منها أي تخفيض^(٣٣). واستبعدت من التزامات التخفيض تدابير الدعم المحلي لأنها تعتبر ذات أثر ضئيل على التجارة (يصطلح على تسميتها سياسات "الصندوق الأخضر"). وتشمل هذه السياسات الخدمات الحكومية العامة - المقدمة على سبيل المثال، في مجالات الأبحاث، أو مكافحة الأمراض أو الأمن الغذائي. وتندرج هنا أيضا المدفوعات المباشرة إلى المنتجين - ومنها على سبيل المثال، أشكال الدعم المباشر للدخل التي لا تعتبر مشجعة على الإنتاج، وكذلك المساعدة لغرض التكيف الهيكلي والمدفوعات المباشرة في إطار برامج المساعدة البيئية والإقليمية.

(ج) المنسوجات/الملبوسات

٦٥ - منذ عام ١٩٧٤، كان اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف ينظم بدرجة كبيرة تجارة المنسوجات والملبوسات. وعلى أساس هذا الاتفاق قام الكثير من البلدان الصناعية - عن طريق اتفاقات ثنائية أو تدابير من طرف واحد - بتحديد حصص لواردات المنسوجات والملبوسات من البلدان النامية الأكثر قدرة على المنافسة. وكان إدراج هذا القطاع ضمن اختصاصات منظمة التجارة العالمية أحد إنجازات جولة أوروغواي التي حظيت بترحيب كبير ويجري تنفيذه على مراحل تمتد عشر سنوات.

(د) مكافحة الإغراق

٦٦ - سمحت المادة السادسة من اتفاق الغات للبلدان بتطبيق إجراءات مكافحة الإغراق على واردات منتج يكون سعر تصديره أقل من "قيمه العادية"^(٣٤) إذا كان هذا الإغراق يسبب ضررا لصناعة المستورد المحلية. وبالرغم من التفاوض في جولة طوكيو حول قواعد أكثر تفصيلا تنظم استخدام هذه الإجراءات، فقد تزايد استخدامها في السنوات الأخيرة كذريعة حمائية - مما جعل جولة أوروغواي تعيد النظر في هذه المسألة. ويضمن الاتفاق الجديد مزيدا من الوضوح وقاعدة أكثر تفصيلا فيما يتصل بتحديد ما إذا كان يجري إغراق السوق بأحد المنتجات. وزيادة عن ذلك، أصبح المستورد الآن مطالبا بإقامة علاقة سببية واضحة بين الواردات التي يتم الإغراق بها والضرر العائد على الصناعة المحلية.

(هـ) التحديد الكمي لنتائج الجولة

٦٧ - ما هو الحجم المتوقع للفوائد العائدة من اتفاق جولة أوروغواي؟ لقد حاول عدد من الدراسات بالفعل الإجابة عن هذا السؤال. ومنها دراسة أجريت برعاية منظمة التجارة العالمية، وقدرت العوائد المذكورة بمبلغ ٩٤ بليون دولار سنويا، بقيمة دولار الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢. وعندما يؤخذ الاستثمار المتولد في الاعتبار، ترتفع المكاسب إلى ٢١٤ بليون دولار سنويا، ويقدر أن نصف هذا المبلغ تقريبا سيكون من نصيب البلدان النامية. وهناك دراسة ثانية، أنجزت برعاية البنك الدولي وخلصت إلى أن مجموع مكاسب الدخل سيكون ١٧١ بليون دولار وأن البلدان النامية ستجني ثلثه تقريبا. إلا أن دراسة ثالثة ركزت أساسا على المصنوعات وأخذت في الاعتبار النمو والتغير الهيكلي المتوقعين على امتداد الفترة حتى التنفيذ الكامل للجولة في عام ٢٠٠٥. وتتجه هذه المنهجية إلى زيادة المكاسب التقديرية لأن حجم الاقتصاد العالمي سيزداد حجما على مر الزمن، وأنه جدير في غياب الجولة بأن يكون في عام ٢٠٠٥ أكثر تشوها مما كان عليه في عام ١٩٩٢. وبالتالي، تقدر المكاسب، في هذا النموذج، بمبلغ ٢٥٨ بليون دولار سنويا، سيعود ثلثه تقريبا إلى الاقتصادات النامية. وهناك اعتبار آخر هام يؤثر في مستوى وتوزيع الفوائد الآتية من التحرير وهو أداء أسواق العمل^(٣٥). وقد أخذت دراسة رابعة هذا العامل في الاعتبار فخلصت إلى مكاسب تقدر بمبلغ ٢٣٥ بليون دولار سنويا، يعود ٥٦ بليون منها إلى البلدان النامية^(٣٦).

٦٨ - وبطبيعة الحال لا يمكن التسليم على طول الخط بأي من هذه التقديرات. وإنما هي بالأحرى مؤشر على الأحجام الممكنة. ونفس القول ينطبق على إجراء تحليل لآثار الجولة حسب المناطق على الدخل الحقيقي والأجر الحقيقي، ففي كل حالة، تتوقف النتيجة على ما يحققه التحرير في كل بلد من مكاسب من حيث الكفاءة، وآثار شروط التبادل التجاري، فضلا عن انعكاسات إلغاء ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف. وحسب هذه الدراسة، تكون أكبر المكاسب من نصيب أعضاء منظمة التجارة العالمية في شرق آسيا - مثل اندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وماليزيا- الذين التزموا بتحرير صامم للغاية لكل من الزراعة والمصنوعات. ومن هذا المنطلق، يقدر أن يجني الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية مكاسب ضئيلة من حيث الناتج المحلي الإجمالي لأن التزامات التحرير التي عقدتها في إطار الجولة قليلة العدد نسبيا. والواقع أن كثيرا من هذه الاقتصادات ليست بعد أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وفي هذه الأثناء، يقدر أن تعاني أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خسارة، بسبب غياب عمليات التحرير، فضلا عن الزيادات الطفيفة في الأسعار العالمية لبعض المنتجات الغذائية، وارتفاع أسعار المنسوجات والملبوسات المستوردة^{(٣٧) (٣٨)}.

٣ - التكتلات التجارية

٦٩ - لم يعد مقبولا التفكير من منطلق "استصواب" تكاثر التكتلات التجارية. فالترتيبات التجارية الإقليمية سمة راسخة بوضوح في الأفق التجاري الحالي. والأمر لا يقتصر على انتماء جميع البلدان الصناعية الرئيسية إلى واحد على الأقل من هذه التكتلات، وإنما هو يتجاوز ذلك - على شكل اتجاه يميز النصف الأول من هذا العقد - إلى تحول عدد كبير من الاقتصادات النامية إلى مشاركين نشطين في تشكيلها و/أو توسيعها أيضا (انظر الجدول ٥)^(٣٩). وزيادة عن ذلك، كان توسع التجارة البينية داخل مناطق أمريكا

الشمالية، وآسيا وأمريكا اللاتينية بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤ أسرع من توسع التجارة الأقليمية (بالرغم من أن اتجاهها معاكسا لوحظ في أوروبا الغربية ووسط/شرق أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق). وحسب البيانات المتاحة، شهد عام ١٩٩٥ مرة أخرى زيادة أسرع في التجارة البينية داخل مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية^(٤٠).

الجدول ٥: ستة تكتلات تجارية رئيسية وحديثة

الاسم	تاريخ الإنفاذ	الأعضاء
١ - اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)	١٩٨٩	كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية
٢ - منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ (أبيك)	١٩٨٩	استراليا، اندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية كوريا، سنغافورة، شيلي، الصين، الفلبين، كندا، تايوان المقاطعة الصينية، المكسيك، نيوزيلندا، هونغ كونغ، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان
٣ - السوق المشتركة للمحيط الجنوبي	١٩٩١	الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي، البرازيل
٤ - منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آفتا)	١٩٩١	اندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، ماليزيا
٥ - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	١٩٩٢	أنغولا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، ليسوتو، موريشيوس، موزامبيق، ملاوي، ناميبيا
٦ - اتحاد غرب أفريقيا الاقتصادي والنقدي	١٩٩٤	بنن، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، كوت ديفوار، مالي، النيجر

المصدر: استنادا إلى معلومات جمعتها إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

٧٠ - وكانت عمليات تعميق وتوسيع الترتيبات التجارية، مثلما هو الشأن في أوروبا، كثيرة وسريعة خلال النصف الأول من التسعينات. غير أن السؤال الهام المطروح هو بطبيعة الحال ماذا ستكون آثار كل هذا النشاط الذي اتسمت به التكتلات على رفاه الأطراف في نهاية الأمر^(٤١). لقد كان الخلاف الكلاسيكي بين نزعتي إنشاء التجارة وتشويه التجارة - مثلما شرحه بإسهاب فانير (Viner) وميدي (Meade) - نقطة

انطلاق أي نقاش لهذا الموضوع طيلة عقود من الزمن، مما أدى إلى اعتراف واضح بأن التكتلات التجارية الإقليمية قد تنال من الرفاه - بالرغم من افتراض أن الأثر الفعلي لنمط معين من أنماط العمل الإقليمي على الرفاه ينبغي أن يحدد على أساس كل حالة على حدة.

٧١ - وفي أوائل التسعينات برزت إلى جانب الاهتمام المتجدد بتشكيل التكتلات، تحذيرات متجددة من الآثار السلبية الممكنة لهذه المخططات على الرفاه^(٤٢). ومنذ ذلك الحين، وفي محاولة لتهدئة تلك المخاوف، وضعت نماذج تشير إلى أن التكتلات قد تؤدي إلى تحسين الرفاه، في ظل الظروف الملائمة^(٤٣). وفي هذه الأثناء، تمحورت أحدث المناقشات الأكاديمية حول مفهومين. أولاً فكرة التكتلات التجارية "القارية" أو "الطبيعية" بما في ذلك آثار تكاليف النقل على التدفقات التجارية. وثانياً، صيغ مفهوم "النزعة الإقليمية المفتوحة" صياغة مفصلة. وهذا المصطلح الأخير، الذي رفضه البعض لانطوائه على تناقض، يحاول البرهنة على أن بعض هياكل التكتلات الإقليمية أكثر قدرة من غيرها على تقليص تشويه التجارة إلى أدنى حد.

٧٢ - ومن الواضح أن مسألة ما إذا كانت ترتيبات التجارة الإقليمية تعتبر بمثابة "قوة دفع" أو "حجر عثرة" بالنسبة لحرية التجارة العالمية لم تحل بعد^(٤٤). ويكفي القول إنه، بالرغم من أن الركن الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتجارة في البضائع والخدمات والملكية الفكرية هو عدم التمييز، فإن حجر الزاوية في ترتيبات التجارة الإقليمية هو - بحكم تعريفها - التمييز. ولذلك، تتمثل إحدى المسائل الرئيسية فيما إذا كانت الاشتراطات الواردة في أي ترتيب مقترح تنسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية. أما المادة الرابعة والعشرون من الاتفاق المبرم بين مجموعة الغات ومنظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٤، الذي تم اعتماده كجزء من اتفاق جولة أوروغواي، فتتص صراحة على المبادئ التوجيهية لهذه الخطط - أي، أنه يتعين على الكتل أن تيسر التجارة بين أعضائها، مع السعي في الوقت نفسه إلى عدم إقامة حواجز أمام غير الأعضاء. بيد أن تقييم ما إذا كان قد تم الوفاء بهذا الشرط أسهل نظرياً منه عملياً، وبالتالي لا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يكفل أن يؤدي تشكيل كتل من هذا القبيل إلى زيادة الرفاه بالنسبة للعالم أجمع. ويتمثل أحد التطورات الهامة الأخيرة في هذا المجال في القرار الذي اتخذ في اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بإنشاء لجنة لدراسة جميع الترتيبات الإقليمية الجديدة. وتعتبر اختصاصات اللجنة، التي تم الاتفاق بشأنها في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ - شديدة الطموح، وسوف تتولى دراسة جميع ترتيبات التجارة الإقليمية التي تُخطر منظمة التجارة العالمية بإنشائها. وستتولى وضع الإجراءات اللازمة لتحسين عملية الدراسة، وتلقي التقارير بشأن الترتيبات القائمة والنظر فيما ينجم عن الترتيبات والمبادرات الإقليمية من آثار شاملة في نظام التجارة المتعدد الأطراف بوجه عام^(٤٥).

٧٣ - وتشمل البنود الجديدة المدرجة على جدول الأعمال مسألتَي التجارة والبيئة والتجارة ومعايير العمل. وقد اقترح العديد من البلدان المتقدمة النمو إدراج هذين البندين على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في المستقبل، بالرغم من أن عدداً من البلدان النامية تخشى من أن يصبح هذان البنودان ذريعةاً للتدابير الحمائية التي تتخذها البلدان الصناعية.

باء - الديون وتدفقات رأس المال والمعونة

٧٤ - في أي تحليل للتدفقات المالية إلى البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تجدر الإشارة بوجه عام إلى الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ التي شهدت تدفقات هائلة لرأس المال إلى كثير من اقتصادات البلدان النامية، في شكل قروض من المصارف الخاصة إلى القطاع العام - على أن يتلوها الحقيقة المتمثلة في أن عملية الإقراض هذه قد "نضبت" أساساً بالنسبة لمعظم - لا كل - البلدان النامية في فترة أزمة الديون - ١٩٨٢-١٩٨٩.

٧٥ - وفي النصف الأول من التسعينات كانت الأحداث، قد دارت دورة كاملة. وبالتالي، فإن عددا من البلدان النامية في مختلف مناطق العالم قد أصبحت في السنوات الأخيرة، مرة أخرى، متلقية لتدفقات ضخمة من رأس المال الأجنبي. بيد أن هناك عاملين يميزان الوضع في هذه المرحلة: أولاً، التباين في الاتجاهات بين تدفقات رأس المال الخاص مقابل التدفقات من الموارد الأخرى، ثانياً، ارتفاع مستوى تركيز تدفقات رأس المال الخاص.

الجدول ٦ - تدفقات مختارة لرأس المال إلى البلدان النامية
(بلايين دولارات عام ١٩٩٣)

١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	الثمانينات ^(١)	السبعينات ^(٢)	
٩٠,٣	٨٠,١	٦٤,٠	٤٤,٩	٣٤,٥	١٣,٠	٣,٠	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
		٨٦,٦	٢٤,٣	١٧,٥	٣,٥	٤,٢	استثمارات حافظة الأوراق المالية
		٥,٥	١٤,٥	١٨,٩	١١,٨	٩,٨	صافي قروض المصارف التجارية
		٥٢,٣	٤٧,٣	٥٩,٣	٣٤,٤	٩,٩	المنح بالإضافة إلى تدفقات الديون الرسمية
٢٣١,٣	٢٠٧,٤	٢٠٨,٣	١٣١,٠	١١٣,١	٦٢,٥	٢٣,١	المجموع

المصدر: بالنسبة للفترة من السبعينات إلى ١٩٩٣، انظر التمويل والتنمية، (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، ص ٧؛ وبالنسبة لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ انظر جداول الديون العالمية، ١٩٩٦، المجلد ١.

(أ) تمثل الأرقام المعدلات السنوية للفترة ١٩٧١-١٩٨٠ والفترة ١٩٨١-١٩٩٠، على التوالي.

(ب) أرقام أولية.

٧٦ - ويضطلع رأس المال الخاص بدور متزايد في التنمية الاقتصادية. وقد تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي، على سبيل المثال، أربعة أضعاف من معدل سنوي من ١٢,٦ بليون دولار في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ما يربو على ٥٠ بليون دولار في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وزاد كذلك إلى ٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩٤. وبلغ ما تلقته البلدان النامية ثلث مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم تقريبا أثناء الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤، بعد أن كان يبلغ الخُمس في النصف الأول من الثمانينات. وعلاوة على ذلك، زاد نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في تشكيل رأس المال الإجمالي في البلدان النامية عن الضعف بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٢، بل وتجاوز نسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٣^(٤٦).

٧٧ - وفيما يتضخم الاستثمار المباشر، فإن بعض أشكال تدفقات رأس المال الأخرى تتضاءل من حيث الأهمية النسبية. وتواصل المساعدة التساهلية، على سبيل المثال، الانخفاض كنسبة من تدفقات رأس المال منذ الستينات، عندما كانت تمثل حوالي ثلثي مجموع تدفقات رأس المال. وكانت المعونة تمثل مؤخرا في الثمانينات نسبة تزيد عن ٥٠ في المائة من مجموع تدفقات رأس المال. وفي عام ١٩٩٣، بلغ الرقم المقارن الربع. وعلاوة على ذلك، فإن قروض المصارف التجارية - وهي مصدر رئيسي من مصادر الأموال في السبعينات - قد نضبت عمليا منذ أزمة الديون التي شهدتها الثمانينات.

٧٨ - وشهد استثمار حوافظ الأوراق المالية كذلك نموا مرموقا على مدى هذه الفترة عمليا، إذ زاد إلى حد أكبر بكثير من زيادة الاستثمار المباشر. بيد أن النقطة التي تثار عموما إزاء استثمار حوافظ الأوراق المالية، تتمثل في أنه متقلب ومحفوف بالمخاطر على السواء - وهو تقييم تؤيده التدفقات التي خرجت من المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وفي الوقت نفسه، فثمة فائدة إضافية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في أنه يجلب معه التكنولوجيا والدراية الفنية الإدارية وإمكانية الوصول إلى أسواق الصادرات - وجميعها متغيرات يتزايد عليها الطلب في البلدان النامية^(٤٧).

٧٩ - ومهما يكن الاستثمار الأجنبي المباشر مضيئا، فإنه لا يزال يتسم بتركيز عال. فهناك ثمانية من البلدان، التي تملك ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، قد جمعت ثلثي مجمل التدفقات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣^(٤٨). وفي عام ١٩٩٤، كان هناك ١١ بلدا تشكل ثلاثة أرباع مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا إلى العالم النامي^(٤٩). ويقع معظم هذه البلدان في شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي عام ١٩٩٥، قفز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين وحدها بنسبة ١٢ في المائة، مما جعل هذا البلد أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمثل حوالي ثلث هذه التدفقات^(٥٠).

٨٠ - وفي الواقع، تعتبر تدفقات رأس المال الخاص عموما - لا مجرد الاستثمار الأجنبي المباشر - مركزة تركيزا شديدا. ففي عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، كان هناك ١٢ بلدا تمثل نسبة ٧٧ في المائة من التدفقات الخاصة. وفي غضون ذلك قام ١٠ بلدان - بإصدار حوالي ٩٠ في المائة من جميع سندات السوق الناشئة في عام ١٩٩٣: المكسيك، والبرازيل، والأرجنتين، وهنغاريا، وجمهورية كوريا، واليونان، وتركيا، والصين، وفنزويلا، وتايلند (مرتبة ترتيبا تنازليا حسب قيمة السندات الصادرة بالدولار)^(٥١).

٨١ - وفي حين أن عددا مختارا وإن كان متزايدا من البلدان النامية - يحصل على نصيب الأسد من تدفقات رأس المال الخاص المتزايدة باستمرار، فإن أحد الملامح البارزة للتسعينات يتمثل في أن تيار المساعدة الإنمائية الرسمية قد انكمش في غضون ذلك، وأنه انخفض بالفعل بالقيمة الحقيقية. ومن ثم، فلا يزال ما تلقتة البلدان النامية من المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ ثابتا نوعا ما - باستثناء ارتفاع طفيف في عام ١٩٩١ - عند المستوى الذي تقرر في منتصف الثمانينات^(٥٧). وفي عام ١٩٩١، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية والمنظمات المتعددة الأطراف نسبة ٠,٣٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي مجتمعة. بالمقارنة مع نسبة ٠,٣٤ في المائة في مطلع الثمانينات^(٥٧). ولم تزد دفعات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كانت راکدة أساسا، إلا من مبلغ ٥١,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى مبلغ ٥٤,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٤. بالرغم من أنه تم إعادة تخصيصها جزئيا على مدى هذه الفترة، بحيث تم توجيه جانب أكبر نسبيا من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وإلى بلدان مختارة في أمريكا الشمالية والوسطى الشرق الأقصى في آسيا. ومن ثم، فقد زادت الاعتمادات المخصصة لهايتي والمكسيك زيادة كبيرة، كما زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الصين وكمبوديا ومنغوليا وفيتنام^(٥٤).

٨٢ - وقد خلضت أزمة الديون في الثمانينات، على النحو المشار إليه أعلاه، في أعقابها كثيرا من الضحايا. بيد أن أحد الملامح البارزة للنصف الأول من هذا العقد يتمثل في التمييز المتزايد الذي حدث في حالات مختلف الدول المدينة. فمن جهة، سيطر عدد من البلدان النامية المتوسطة الدخل، وخاصة في أمريكا اللاتينية، على ما يبدو على أوضاع ديونها الخارجية بفضل حصولها من جديد على إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. ومن جهة أخرى، فإن كثيرا من البلدان المنخفضة الدخل - وعددا من البلدان ما دون الدخل المتوسط، لا تزال تواجه بدورها مصاعب كبرى في خدمة الديون.

الجدول ٧ - مؤشرات الديون بالنسبة للبلدان النامية
المستوردة لرأس المال، ١٩٩٠ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥
(نسب مئوية)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٠	
٣١,٦	٣٧,٠	٣٩,١	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي
٣٩,٦	٣٧,١	٤٤,٩	أمريكا اللاتينية
٦٥,٠	٧٦,٤	٧٠,٤	أفريقيا
١٢٠,٩	١٣٥,٨	٩٨,٩	أفريقيا جنوب الصحراء
٢٦,٨	٢٨,٥	٢٧,٢	آسيا
٨٩,٨	٩٨,٥	٨٢,٦	أقل البلدان نموا
٩٨,٨	١٢٢,٨	١٣٨,٩	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات
٣٦٦,٣	٣٨٤,٥	٣٢٧,١	أفريقيا جنوب الصحراء
٤١٠,٨	٤٣٥,٣	٣٦٨,٠	أقل البلدان نموا
١٢,٩	١٢,٩	١٥,٧	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات
١٩,٣	١٦,٧	١٧,٧	أفريقيا جنوب الصحراء
١٦,٨	١١,٣	١٤,١	أقل البلدان نموا

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٦، الجدول ألف - ٣٧ من

المرفق.

٨٣ - وقد ركزت إحدى الاستراتيجيات التي تستهدف إعادة الاقتصادات المثقلة بالديون إلى أوضاع قادرة على تحمل خدمة الدين حتى الآن على مشاكل الديون التي تترافق مع ديون المصارف التجارية، بالإضافة إلى الديون المملوكة للمقرضين الحكوميين. بيد أن اللجنة الإنمائية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قررت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أن تتصدى للمشاكل التي تترافق مع الديون المملوكة للمؤسسات المتعددة الأطراف في اجتماعها المعقود في ربيع عام ١٩٩٦^(٥٥). وقد حدد تقييم أولي ثمانية بلدان بوصفها تنوء تحت عبء "دين لا يحتمل" - حيث تم تحديد عتبة "التحمل" بنسبة ٢٠ - ٢٥ في المائة من نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ونسبة ٢٠٠ - ٢٥٠ في المائة فيما يتعلق بنسبة الدين إلى الصادرات: وهذه البلدان هي: بوروندي، وزائير، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغينيا - بيساو، وموزامبيق، ونيكاراغوا. والبلدان الأخرى التي اعتبرت أنها تزرح تحت عبء ضغط هائل هي: اثيوبيا،

وأوغندا، وبوليفيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وغيانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، ومدغشقر، وميانمار، والنيجر^(٥٦). ولا يزال يتعين وضع خطة مقبولة من الجميع لمساعدة هذه الاقتصادات الـ ٢٠. وستعرض المسألة لاحقا على اللجنة الإنمائية في اجتماعها في خريف عام ١٩٩٦^(٥٧). بيد أن النقد قد ركزوا بالفعل على الشرط المتمثل في وضع سجل لـ "الإصلاح المطرد" كشرط أساسي مسبق للأحقية، مشيرين إلى أن بوليفيا وأوغندا وحدهما تفيان بهذا المعيار في هذه المرحلة.

٨٤ - وعلى الرغم من عدم وجود خطة متماسكة للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي، فإن المانحين من أكثر من ٣٠ بلدا اتفقوا بالفعل في آذار/مارس ١٩٩٥ على تخصيص حوالي ٢٢ بليون دولار لتمويل المؤسسة الإنمائية الدولية، وهي الذراع الخاص بالقروض التساهلية لدى البنك الدولي. ويدعو الاتفاق البلدان إلى تقديم ١١ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات، اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٦. على أن يمول الباقي من دفعات سداد قروض المؤسسة الإنمائية الدولية، والمساهمات السابقة ومن الأموال من المصرف نفسه. ويمكن أن يستفيد من اعتمادات المؤسسة الإنمائية الدولية نحو ٧٨ من أفقر البلدان، التي يبلغ مجموع سكانها ما يربو على ثلاثة بلايين نسمة. ومع ذلك، فإن هذا المستوى من التمويل يمثل انخفاضا كبيرا عن المبلغ الذي قدمته البلدان المانحة إلى المؤسسة الإنمائية الدولية في عمليات التغذية السابقة - عندما تم الإعلان عن التبرع بحوالي ١٨ بليون دولار، على أن يتم تمويل الباقي وقدره ٣ بلايين دولار من إعادة التدفقات وأرباح البنك.

٨٥ - ومهما تكن علامات التفاؤل ضئيلة، فلا تزال هناك مجموعة فرعية من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - لم تتغير فيها قصة عبء الديون مطلقا في السنوات القليلة الماضية. وفي الواقع، فإن حالة هذه البلدان، من منظور "مؤشرات" الديون الثلاثة التي ورد ذكرها في الجدول ٧، قد ساءت بالفعل منذ عام ١٩٩٠.

سادسا - تنمية أقل البلدان نموا والتدابير الخاصة المتخذة لصالحها

ألف - الأداء الاقتصادي

٨٦ - على مدى عقد ونصف ظل الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا، كمجموعة، مخيبا للآمال ولا يزال مثار قلق عميق بالنسبة للمجتمع الدولي^(٥٨). وبالرغم من أن اقتصادات أقل البلدان نموا شهدت تحسنا في عام ١٩٩٥، إلا أنها في الواقع تدهورت لدى دراستها خلال فترة السنوات الخمس ١٩٩١-١٩٩٥ ككل - حيث ظل تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠,٩ في المائة، بالمقارنة مع الركود الذي شهده خلال عقد الثمانينات - رغم أنه، بالطبع، توجد حالات تفاوت كبير فيما بين هذه البلدان. فمن بين أقل البلدان نموا التي يبلغ عددها ٤٨ بلدا هنالك ١٧ فقط شهدت معدلات نمو نشط وأفلحت في تحسين مستويات المعيشة فيها. وثمة ١٦ بلدا أخرى شهدت نموا اقتصاديا ضعيفا ولم تفلح في تضادي تدهور متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها. أما بقية هذه البلدان وتبلغ ١٥ بلدا فقد كان أداؤها سيئا - ويعزى ذلك في الغالب إلى الاضطراب السياسي والنزاعات الأهلية والحروب.

٨٧ - ولقد تلوح بضعة تفسيرات لهذه الاتجاهات المتباينة في أوساط أقل البلدان نموا. فلقد استفادت البلدان الأفضل أداءً - وكلها فيما عدا ثمانية توجد في آسيا - من زيادة كبيرة طرأت على التدفقات الداخلية لرأس المال (تحويلات العاملين والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي والقروض)، ومن فرص السوق^(٥٩). وأفلحت هذه البلدان في توسيع قاعدتها للإنتاج الاقتصادي، وذلك بالانتقال من إنتاج السلع الأساسية الأولية إلى إنتاج المصنوعات التحويلية. وأدى هذا الانتقال إلى حماية هذه البلدان إلى حد ما من كساد أسعار السلع الأساسية^(٦٠). وفضلا عن ذلك نجحت هذه البلدان في زيادة حصيلة صادراتها، ويعود الفضل في ذلك إلى النمو الاقتصادي القوي وإلى زيادة التجارة فيما بين بلدان المنطقة الآسيوية.

٨٨ - وفي هذه الأثناء، صادفت بلدان الركود من بين أقل البلدان نموا عددا من القيود التي حالت دون النهوض بمستويات المعيشة فيها. حيث زاد ناتجها ولكن هذه الزيادة ابتلعتها سرعة نمو السكان مما أفضى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل. ويعزى ضعف النمو الاقتصادي في هذه الاقتصادات أساسا إلى قيود تتعلق بجانب العرض - مثل الإفراط في الاعتماد على السلع الأساسية غير المصنعة أو شبه المصنعة، وعلى التكنولوجيات البدائية، إضافة إلى نقص اليد العاملة الماهرة وعدم ملائمة الهياكل الأساسية العمرانية. كذلك أدت الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف، إلى انخفاض القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في العديد من هذه البلدان، مما أدى إلى تفاقم المشاكل المزمنة التي تعانيها الاقتصادات الضعيفة. ولذلك فلا عجب أن تكبدت جميع هذه الاقتصادات - وتوجد كلها فيما عدا بلدين في أفريقيا - خسائر في معدلات تبادلها التجاري^(٦١).

٨٩ - وكان للحرب الأهلية والاضطراب السياسي الحاد آثار مدمرة على عدد كبير من أقل البلدان نموا حتى نهاية عام ١٩٩٤ ولم تتمكن إلا خمسة من هذه البلدان من وضع حد للحروب الأهلية و/أو الاضطرابات المدنية فيها. ونتيجة لذلك، جرى تدمير قدر كبير من الهياكل الأساسية العمرانية، فانهار الإنتاج الزراعي^(٦٢) كما انخفض الناتج الصناعي. وأدى ذلك في العديد من الحالات، إلى الهجرة الجماعية من الريف، بالإضافة إلى تشريد كثير من السكان، بحيث صار بعضهم لاجئين في البلدان المجاورة؛ وإلى تحويل الموارد الشحيحة من التنمية الاقتصادية لتمويل الجهود الحربية. وبالتالي انخفض متوسط نمو الناتج في هذه البلدان، كما انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل.

باء - الاستجابات في مجال السياسة العامة

٩٠ - وجدت معظم أقل البلدان نموا نفسها بين شقي رحى النمو البطيء - بل وحتى السلبي - لمتوسط نصيب الفرد من الدخل وحالات اختلال الاقتصاد الكلي، فقامت بإدخال طائفة عريضة من الإصلاحات في مجال السياسة العامة (حيث أنجزت ٣٨ منها إصلاحات في مجال التكيف بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٦) وفي حين كانت توجد حالات تفاوت كبيرة فيما بين البلدان، من حيث تصميم وأثر هذه الإصلاحات، تعتبر التغييرات في مجال السياسة العامة - بالإضافة إلى بعض الصكوك الأساسية - متشابهة إلى حد بعيد في المنطلق، الذي يتألف من معالجة الطلب بانتهاج سياسات ترمي إلى التقييد الضريبي والنقدي بهدف إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية وخفض معدلات التضخم؛ والنفقات وتحويل عمليات الإنتاج (بانتهاج

السياسات اللازمة في مجالي أسعار الصرف والأجور) لترويج الصادرات والاستعاضة عن الواردات؛ وإدخال إصلاحات موجهة نحو السوق بالإضافة إلى جانب العرض (مثل تحرير التجارة ورفع القيود والخصخصة) بغية تعزيز الكفاءة في مجال تخصيص الموارد.

٩١ - وبما أن حالات الاختلاف الضريبي والخارجي استمرت، فقد قامت معظم أقل البلدان نمواً بعمليات إعادة تقييم رئيسية لبرامجها الضريبية والإنمائية، فضلاً عن تحول كبير نحو الانضباط في مجال الميزانية كما قامت هذه البلدان بتجميد تعيين الموظفين في سلك الخدمة المدنية، مما أدى إلى خفض الأجور والتخلص من المزايا المالية الإضافية، لأن إصلاحات الخدمة المدنية شددت على تخفيض الحجم، وفضلاً عن ذلك قامت بإلغاء مبالغ الدعم للمستهلكين وإحداث تخفيضات هائلة في الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة، مثلاً، وهو ما يتجلى في الغالب في خفض الإنفاق الرأسمالي فيما يتعلق بالمدارس والمستشفيات الجديدة، والنتيجة هي ترشيد الإنفاق الرأسمالي بتركيز وإعادة توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية.

٩٢ - ولا تزال الخصخصة تشكل عنصراً رئيسياً في خدمة إجراءات التكيف المالي. فمن أجل تخفيف الضغط على الميزانية الحكومية وخفض الاحتياجات في مجال الاقتراض قامت معظم أقل البلدان نمواً خلال التسعينات بإدخال إصلاحات في مجال المؤسسات العامة. ولم يقتصر التمويل إلى القطاع الخاص على تصفية الاستثمار أو بيع الأصول المملوكة للدولة، وإنما شمل أيضاً نقل إدارة الأنشطة الحكومية عن طريق التعاقد والاستئجار إلى أطراف خاصة عن طريق عقود التنازل أو تراخيص الامتياز للأنشطة التي كانت تقوم بها الدولة فيما مضى، وإنشاء مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص^(٦٣).

٩٣ - وقبل هذا الإصلاح كانت المعدلات المنخفضة أو السلبية للفائدة تثبط عزيمة الادخار، مما يفضي إلى المزيد من هروب رأس المال وإلى إتاحة المجال للتوسع السهل في مجال الائتمان. لذلك انتهجت معظم أقل البلدان نمواً سياسات ترمي إلى تقييد الائتمان وزيادة أسعار الفائدة الحقيقية. وقامت العديد من هذه البلدان بإزالة القيود الإدارية وإتاحة الحرية للمصارف لكي تحدد أسعار الفائدة بمعرفتها. وفي بعض هذه البلدان جاءت هذه التدابير مصحوبة بتحرير الأسواق المالية، مما أتاح للمؤسسات غير المصرفية - مثل الشركات الكبيرة والمؤسسات الائتمانية التي توجد خارج النظام المصرفي - إمكانية تمويل العجز المالي بصورة مباشرة.

٩٤ - ولجأت بعض أقل البلدان نمواً (مثل أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون ومدغشقر وموزامبيق) إلى تخفيض قيمة عملاتها لحفز الإنتاج وزيادة القدرة على التنافس واجتذاب رأس المال الأجنبي وتقليل الطلب المفرط على العملات الأجنبية، وفي بعض الحالات للتخلص من الاتجار غير المشروع بالعملة وتهريبها. وحتى البلدان التي تضمها منطقة الجماعة المالية الأفريقية وقد ظلت لعقود عديدة تتمتع بأسعار صرف ثابتة، قامت بتخفيض قيمة عملاتها بنسبة ٥٠ في المائة إزاء الفرنك الفرنسي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وتعتبر تسعة من هذه البلدان من أقل البلدان نمواً^(٦٤).

٩٥ - وشملت التحولات التي شهدتها السياسة العامة في مجال التجارة الخارجية إلغاء نظام الحصص والاستعاضة عنها بالتعريفات الجمركية، ورفع الضرائب على الصادرات، وترشيد الجداول الجمركية وتحويل التعريفات الجمركية على أساس القيمة. وفي الوقت ذاته نفذت تدابير لتحرير الإجراءات مما أدى إلى رفع القيود المفروضة على أسعار السلع الأساسية وإنهاء احتكار الدولة للتجارة المحلية في بعض البلدان (بنن، وبوركينا فاسو، وزامبيا).

جيم - تقييم التغييرات في مجال السياسة العامة

٩٦ - بينما عكفت معظم أقل البلدان نمواً على إدخال إصلاحات اقتصادية منذ منتصف الثمانينات لم تكن البيئة الخارجية مؤازرة لها باستمرار. ففي الوقت الذي انخفضت فيه معدلات التبادل التجاري لأفريقيا خلال الثمانينات والنصف الأول من هذا العقد (حيث انخفضت هذه المعدلات بنسبة ٣,٢ في المائة خلال الفترة ما بين ١٩٩١-١٩٩٥). بل وحتى معدلات التبادل التجاري لجنوب شرقي آسيا - التي أفادت منها أقل البلدان نمواً في آسيا خلال الثمانينات (فزادت معدلاتها بنسبة ٢,٦ في المائة) - انخفضت هي الأخرى بنسبة ٠,٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩١. بيد أنه خلال الفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٤، أصاب الجفاف عشرة من هذه البلدان بينما استمرت الحروب الأهلية في بلدان أخرى حتى عام ١٩٩٢. وأدت هذه العوامل الخارجية الكثيرة والسلبية (انخفاض معدلات التبادل التجاري، والجفاف، والحروب الأهلية، والاضطرابات) إلى التأثير على أداء أقل البلدان نمواً خلال النصف الأول من الثمانينات.

٩٧ - ولم يكن لبرامج التثبيت خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ أثر يذكر على زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل. بيد أن العديد من أقل البلدان نمواً نجحت في استرداد حالات التوازن في مجال الاقتصاد الكلي. فقد تمكن ١٦ بلداً من خفض نسب العجز المالي فيها (باستثناء المنح) إلى الناتج المحلي الإجمالي وفي بعض البلدان - اثيوبيا وبنن وجزر القمر - كان هذا التخفيض كبيراً، وذلك استناداً إلى عينة من ٣١ بلداً كانت تتوفر بيانات عن ميزانياتها وموازنين مدفوعاتها في عام ١٩٩٣، وهي السنة الأخيرة التي توفرت بيانات بشأنها. وكان التحسن الذي طرأ على موازين المدفوعات كبيراً بذات القدر: فقد تمكن ١٥ بلداً من هذه البلدان من تحقيق تخفيض كبير في نسب حساباتها الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها. بيد أن التحسينات التي طرأت على نسبي موازين المدفوعات والحساب الجاري، على التوالي، تدل على تخفيض الإنفاق العام والواردات لا على أي زيادة طرأت على الإيرادات العامة وعلى الصادرات^(١٥). ولم تتمكن ٢٠ من هذه البلدان من عكس اتجاه الانخفاض الذي شهدته متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي، وشهدت ٨ بلدان أخرى تحسناً هامشياً، بينما أفلحت البلدان المتبقية وهي ٣ - غينيا - بيساو وليسوتو وميانمار في تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل بما يربو على ٢ في المائة.

٩٨ - وكان للإصلاحات الاقتصادية أثر محدود على تعبئة الموارد المحلية. فقد واجهت البلدان المذكورة جميعاً أرصدة سلبية في مجال الموارد، بلغت نسبتها في بعض هذه البلدان ما يصل إلى ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٣، وجرى تمويل هذه الثغرات في مجال الموارد بتدفقات رأسمالية خارجية. وأثار عجز أقل البلدان نمواً عن تعبئة الموارد المحلية وكذلك اعتمادها على المساعدة الخارجية بصورة

مكثفة شكوكا بشأن عنصر الاستدامة. لذلك صار تدفق التحويلات رهنا بسياسات الهجرة ومواقف البلدان المضيفة. كذلك فإن المساعدة الخارجية تتوقف هي الأخرى على القيود المتعلقة بالميزانيات في بلدان المانحين وعلى الطلبات الإضافية على مواردها والتصورات العامة بشأن ما لبعض أقل البلدان نمواً من قدرة محدودة على الاستيعاب^(٦٦).

٩٩ - ومنذ عام ١٩٨٩ ما برح النمو البطيء سمة لعملية الخصخصة في أقل البلدان نمواً، ويعود السبب ذلك جزئياً إلى التخلف أو الافتقار إلى أسواق رأس المال، مما يجعل من العسير على المستثمرين الوطنيين المحتملين تعبئة ما يكفي من رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك يشكل (الافتقار) للموارد الإدارية والمالية اللازمة لإعداد مقترحات الخصخصة عائقاً آخر. فالعديد من الحكومات تفتقر إلى ما يلزم من الخبرة الفنية أو القدرة الإدارية لتنفيذ برنامج الخصخصة بصورة فعالة. وعلاوة على ذلك أبدت النقابات العمالية في العديد من البلدان معارضة قوية لتنفيذ مثل هذه البرامج نظراً لأن الخصخصة تنطوي عادة على تقليص حجم قوة العمل وأخيراً، وليس آخراً، لم يبد المشترون الأجانب إلا قدراً محدوداً من الاهتمام بالشركات العامة.

١٠٠ - ورغم أن طائفة من أقل البلدان نمواً شهدت تحولات مهمة في الإنتاج بعيداً عن القطاع الزراعي، إلا أن الزراعة استمرت تشكل العمود الفقري في السواد الأعظم لاقتصاداتها، وفي عام ١٩٩٤ شكلت ٤٦ في المائة من مجموع نواتجها المحلية الإجمالية و ٦٩ في المائة من مجموع القوى العاملة فيها (بالمقارنة بنسبتي ١٣ في المائة و ٥٧ في المائة على التوالي لجميع البلدان النامية). ولا تزال الزراعة هي المصدر الأساسي لحصائل التصدير والدخول وإيرادات الميزانية في هذه البلدان. ونتيجة لذلك، لم تتجاوز السلع المصنعة في مجموع صادرات أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٢ نسبة ٢١ في المائة مقارنة بنسبة ٥٩ في المائة لجميع البلدان النامية. مع العلم بأن بعض البلدان الأقل نمواً (بنغلاديش وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ونيبال) أحرز نجاحاً معقولاً في تصدير منتجات مصنعة كثيفة العمالة كالملبوسات والأحذية ولعب الأطفال والسجاد وقلل من ثم اعتماده على السلع الأساسية. لكن قاعدة الصادرات في هذه البلدان لا تزال ضيقة ويغلب على جملة صادراتها عدد محدود من المنتجات المصنعة (في بعض هذه البلدان يتراوح عدد المنتجات المصنعة التي تشكل أكثر من ٧٠ في المائة من إجمالي صادراتها بين سلعتين وخمس سلع).

١٠١ - ولجأ كثير من أقل البلدان نمواً إلى تحرير القطاع الصناعي آملاً في المساعدة في علاج عوارض الوهن التي تتسبب فيها السياسة. وشملت التدابير المتخذة: إلغاء التراخيص من أجل القضاء على الحواجز التي تحول دون انطلاق المشاريع وسعيها إلى زيادة نمو الشركات؛ وخفض الحواجز لتشجيع المنافسة في مجال الواردات ووضع سياسات وإقامة مؤسسات موجهة إلى تنمية صناعات التصدير^(٦٧) وفي حين حقق بعض هذه البلدان (بوتان وغينيا الاستوائية وملاوي) زيادة في القيمة المضافة لصناعاته التحويلية، كان أداء أقل البلدان نمواً شديد الضعف على وجه العموم. وحدث انخفاض في مساهمة القطاع الصناعي بكامل عناصره في مجموع الناتج المحلي الإجمالي (٩ في المائة في عام ١٩٩٤ مقارنة بنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٨٠) كما انخفض متوسط معدلات النمو (وكانت نسبته -٠,٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٤، مقارنة

بنسبة ٢ في المائة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠). وعليه اتجهت طائفة من أقل البلدان نموا إلى التخلي عن التصنيع، بينما أخفقت طائفة أخرى في زيادة نمو الصناعات التحويلية أو المحافظة على استمراريتها^(١٨).

دال - تدفقات الموارد والديون والتجارة الخارجية

١٠٢ - تتجه البلدان الأقل نموا إلى زيادة الاعتماد على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. ففي عام ١٩٩٤ مثلت المنح ٧٨,٦ في المائة من مجموع التدفقات المالية المتجهة إلى أقل البلدان نموا (بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف في عام ١٩٨٠) مقارنة بنسبة ٥٩,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ و ٦٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٠، فيما انخفضت حصة المنح في إجمالي التدفقات المتجهة إلى البلدان النامية ككل من ٤٢,٨ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٢٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٤. وفي حين زادت حصة الفرد في المساعدة الإنمائية الرسمية بين الفترتين ١٩٨١-١٩٨٧ و ١٩٨٨-١٩٩٤، لم تحدث بالمقابل زيادة فعلية في حصة أقل البلدان نموا من جملة هذه المساعدات خلال الفترتين المذكورتين. وثمة تباين صارخ بين زيادة احتياجات أقل البلدان نموا من المساعدات التساهلية وبين توقف الجهود التي يتعين أن تبذلها الجهات المانحة لتقديم المعونة. وتتم الاتجاهات الأطول أجلا عن التهميش الواضح لأقل البلدان نموا من ناحية الحصول على المعونة.

١٠٣ - ومع استبعاد حالتي أنغولا وليبيريا، لم تستفد أقل البلدان نموا من الطفرة التي شهدتها الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان النامية في السنوات الأخيرة. ففي مقابل زيادة مثيرة طرأت على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان النامية، انخفضت حصة أقل البلدان نموا في جملة هذا الاستثمار من ١,٧ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ إلى ١ في المائة في عام ١٩٩٤^(١٩) وفي الوقت ذاته تلاشى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي دخل هذه البلدان في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤ بسبب تحويلات الأرباح الضخمة التي تخرج منها وتقدر بحوالي ٠,٧ بليون دولار سنويا.

١٠٤ - وزادت جملة الديون الخارجية المستحقة على أقل البلدان نموا من ٨٢,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى ١١٧,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥. ويتمثل تسعون في المائة منها في ديون طويلة الأجل وهي في معظمها ديون رسمية. ويرتفع أيضا معدل خدمة الدين الخارجي حيث بلغ ٧٣ في المائة في المتوسط من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٣. ويندرج أكثر من نصف البلدان الأقل نموا ضمن طائفة البلدان "الفادحة المديونية". ومن ثم، بات محصورا في دائرة مفرغة: فارتفاع مستوى المديونية الخارجية يعني ضعف درجة الملاءة الائتمانية عموما، مما يعني بدوره أن يصبح البلد المعني غير مؤهل للحصول على القروض التجارية. فضلا عن ذلك تتسم قاعدة التصدير في هذه الطائفة من البلدان بالضيق والعجز إجمالا عن توفير العملات الأجنبية الكافية لتمويل احتياجاتها الخارجية. والنتيجة، أن تمويل الواردات اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية يجعل معظم هذه البلدان أشد اعتمادا على المعونة الأجنبية الرسمية بشكل متزايد.

١٠٥ - وفي السنوات الأخيرة أعدت لأقل البلدان نموا وسائر البلدان المحدودة الدخل الأخرى عدة مخططات للإعفاء من الديون. وأفاد معظم البلدان الأقل نموا من هذه المخططات^(٧٠). ويمثل إسقاط الديون أهم التدابير المتخذة في مجال تخفيف عبء الديون وخاصة بالنسبة لطائفة أقل البلدان نموا التي تتعرض لأشد ضوابط المديونية. ولجأت بعض البلدان المانحة الى شطب ديون المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح كثير من أقل البلدان نموا، ومنها أفغانستان وبنغلاديش وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار ونيبال. وفي بعض الحالات اتجه المانحون الى إعادة جدولة الديون الرسمية الثنائية. ورغم الانخفاض النسبي في حصة الالتزامات المستحقة لنادي باريس من الديون الإجمالية لأقل البلدان نموا، لا تزال التدفقات المقدمة من مانحي نادي باريس تمثل نسبة مهمة في مدفوعات خدمة الدين لأقل البلدان نموا (بلغت هذه النسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٣ بما فيها قروض المساعدة الإنمائية الرسمية). من هنا، تعتبر "شروط نابولي" الجديدة خطوة متقدمة وجديرة بالاحتراف^(٧١). وفي عام ١٩٩٤، أفاد ٢٣ من أقل البلدان نموا، من مجموع هذه البلدان وهو ٤٨ بلدا، من عمليات للشراء الاستردادي للديون أو مبادلات للديون المحسومة ساعدتها في تخفيض ديونها المستحقة للمصارف التجارية.

سابعاً - دور منظومة الأمم المتحدة

١٠٦ - عقد بنجاح عدد من المؤتمرات الدولية الكبرى منذ اعتماد الإعلان والاستراتيجية. وقد جاء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ثم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) دليلاً آخر على النطاق الواسع والتعقيد والطابع المتعدد القطاعات الذي تتسم به القضايا الإنمائية بالإضافة الى مشاركة عدد كبير من الأطراف الفاعلة في هذا المجال. إن محصلة هذه المؤتمرات تعبر عن وتنتقل من كثير من المفاهيم والقضايا المثارة في الاستراتيجية، كما تؤكد على أهمية دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال المزيد من التعاون والمشاركة.

١٠٧ - ولقد ظلت منظومة الأمم المتحدة، سواء من خلال هذه المؤتمرات العالمية وغيرها من الأنشطة عنصراً رئيسياً فاعلاً في الدعوة لاعتماد نهج مشترك إزاء التنمية من خلال الربط بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتكون أساساً تنهض عليه السياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة. ونجم عن ذلك أن تعمق فهم التنمية كما تطور هذا الفهم من خلال ما نجم من نتائج عديدة وعميقة عن صياغة السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. كما أن الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج تساعد بدورها البلدان على تعزيز الأخذ بتنمية مستدامة تركز على البشر وتكون سليمة بيئياً من خلال الاهتمام المنصب على تخفيف حدة الفقر، وعلى إيجاد فرص العمل وسبل المعيشة المستدامة، والنهوض بالمرأة، وحماية البيئة والعمل على تحديدها والأخذ بأساليب حكم في تدبير الأمور بما يكفل بيئة تمكين تفضي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية. وفي إطار هذه الطائفة من الأنشطة أولي الاهتمام لكثير من المسائل التي نالت انتباهاً خاصاً في الإعلان والاستراتيجية.

١٠٨ - فني كلا الإعلان والاستراتيجية، يتميز بوضوح أهمية الديون الخارجية والتجارة الدولية. وما برحت الأنشطة المبذولة بشأن الديون الدولية تتسم بأهمية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. فعلى سبيل المثال يواصل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي جهودهما المشتركة من أجل العمل، في مستوى مقبول على تخفيف الديون الخارجية بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف التي تركز تحت وطأتها أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية. وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عاكفا على دراسة مشكلة الديون الخارجية بتحليل الأثر الناجم عن تدابير التخفيف من عبء الديون المستحقة ودراسة الإجراءات الأخرى المطلوب اتخاذها في هذا الشأن. وعلى الصعيد القطري، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحون الآخرون على تزويد الحكومات بنظام الأونكتاد في إدارة وتحليل الديون لتعزيز قدرتها على تسجيل ورصد وتحليل ديونها الخارجية. وقد أصبح النظام المذكور أداة رئيسية في إدارة الديون الخارجية لكثير من البلدان. وقد طلبت بعض البلدان دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد استراتيجيات لتخفيف الديون كيما تستخدمها هذه البلدان في مفاوضاتها في نادي باريس. وتنشط أمانة الأونكتاد في المشاركة في اجتماعات نادي باريس حيث تطرح تحليلا للظروف الاقتصادية وللتوقعات في المستقبل بالنسبة للبلد المدين. كما تقدم الدعم التقني الى البلدان المدينة التي تسعى الى إعادة جدولة ديونها. وثمة عملية نموذجية تقضي بتنظيم مبادلات للديون لصالح التنمية الاجتماعية وتتم حاليا بنشاط مع سائر وكالات الامم المتحدة ومع مانحين ثنائيين.

١٠٩ - وفي الاستعراض والتقييم السابقين، ورد التنويه بإنشاء منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالأمم المتحدة. وفي أعقاب تبادل الرسائل بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بين الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة التجارة الدولية، وافق الأونكتاد ومنظمة التجارة الدولية، في إطار ولاية كل منهما، على تدعيم التعاون في أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها بخاصة مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وقد أدت الاجتماعات المنتظمة على المستوى التنفيذي وفيما بين خبراء السياسة التجارية وتعزيز التبادل التجاري الى تدعيم علاقات العمل بين المنظمات الثلاث. وهذا النهج الجديد في التعاون يرمي الى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا على الإندماج في نظام التجارة المتعدد الأطراف والإفادة إلى أقصى حد من فرص التجارة والاستثمار. أما أنشطة الأونكتاد المتصلة بمتابعة جولة أوروغواي فتشمل تحديد الفرص التجارية الناشئة في قطاعات الزراعة والمنسوجات والملبوسات وغيرها من المنتجات الصناعية، وتعيين الطرق التي تكفل ترجمة أحكام الجولة الخاصة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا إلى إجراءات عملية، مع تعزيز فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المنبثقة عن الاتفاقات ثم متابعتها وتحديد السبل التي تتيح للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تلقي المساعدة من أجل الافادة من الشروط الخاصة التي تنص على إيلائها معاملة تفضيلية ومعاملة أكثر رعاية. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا عدة برامج ومشاريع لتعزيز القدرة التنافسية بين الاقتصادات الوطنية. ومن خلال وضع السياسات والتدريب والتنمية المؤسسية والتنظيمية على الصعيد القطري، عملت مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النهوض بالقدرات الوطنية في المجالات المتصلة بالتجارة ودعم البيئة المؤسسية والقانونية والتنظيمية كما أدت إلى تحسين نظم المعلومات التجارية.

١١٠ - وتسلم الاستراتيجية بالأهمية الفائقة لتنوع السلع بالنسبة للنمو والاستقرار في صادرات البلدان النامية ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد أعدت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بناء على طلب الأمين العام، اقتراحاً بشأن صندوق التنوع للسلع الأساسية الأفريقية. وقد دعت الجمعية العامة إلى تقديم دعم من جانب المانحين لهذا الاقتراح وإن كانت الاستجابة إليه ما زالت محدودة حتى الآن.

١١١ - ومن بين السياسات والتدابير المختلفة اللازمة لإعادة تنشيط التنمية، دعت الاستراتيجية إلى بناء القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية. وفي هذا المضمار، عقدت اليونيدو، في عام ١٩٩٥، منتدى عالمياً معنياً بالصناعة تحت عنوان "آفاق حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده"، وقد تم التركيز فيه على التكنولوجيا بوصفها شرطاً أساسياً لتحقيق القدرة التنافسية. وبالإضافة إلى دعم قدرات البلدان النامية في مجال البحوث العلمية والتكنولوجية في ميدان التنمية، ركزت اليونيدو في الآونة الأخيرة على تسويق وتطبيق التكنولوجيات الجديدة في القطاع الصناعي.

١١٢ - ويمثل القضاء على الفقر هدفاً أساسياً من أهداف الأمم المتحدة وقد توجهت أنشطتها صوب تحقيق هذا الهدف وخاصة في ضوء انطلاقة السنة الدولية للقضاء على الفقر بالإضافة إلى عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. ولكن فيما يتعلق بالجوع ما زال الأمر غامضاً بالنسبة لنوعية الإجراءات التي دعت لاتخاذها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي فيما يتصل بأفقر الأسر المعيشية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من عجز في الأغذية فضلاً عن أقل البلدان نمواً ولكن الوثيقة الختامية تشمل التزاماً بتأمين توافر مستويات كافية من المعونات الغذائية في سياق تنفيذ برامج الإصلاح في البلدان النامية. وفي هذا الشأن، يعمل برنامج الأغذية العالمي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والفاو، في إطار مجموعة غير رسمية، على تدارس الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها هذه المؤسسات منفردة أو مجتمعة في حالة وقوع تضام ملحوظ في حالة الأغذية بالعالم.

١١٣ - وفيما يتعلق بالسكان، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية من أجل تطوير قاعدة من مؤيديه على المستويات الجماهيرية الدولية ثم المستويات الحكومية والبرلمانية دعماً لعمليات البرامج والمساعدات في مجال السكان بما يكفل الوصول الشامل إلى خدمات الصحة الإنجابية وتحقيق المساواة الكاملة للمرأة. ويتمثل الغرض أيضاً في إقناع البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء بأن موضوع السكان ينبغي أن يظل بنداً إلزامياً في الميزانيات الوطنية. ويولي النهج الذي يتبعه صندوق الأمم المتحدة للسكان إزاء تخصيص الموارد اهتماماً خاصاً إلى البلدان المنخفضة الدخل وإلى أقل البلدان نمواً ثم بلدان أفريقيا على النحو الموصى به في برنامج العمل والاستراتيجية على السواء.

١١٤ - وفي كل أجزاء الاستراتيجية ينصب التشديد على الحاجة لتنفيذ السياسات والتدابير على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد كُثلت الدراسات والتقارير التحليلية وكذلك البيانات الإحصائية والمؤشرات الاجتماعية وحلقات العمل وبرامج التدريب التي تتولاها اللجان الإقليمية مساهمتها جميعاً في تحسين وضع السياسات من جانب البلدان الأعضاء في جهودها لتخفيف حدة الفقر من خلال النمو

الاقتصادي المتسارع وصولاً إلى تحسين توزيع الأصول والدخول وتعزيز فرص حصول الفقراء على الخدمات الائتمانية والاجتماعية. وقد ركزت استعراضاتها على الأداء والسياسات المتبعة في مجال الاقتصاد الكلي وعلى التغييرات المستجدة مؤخراً على الاستراتيجيات الإنمائية وحالة التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار والإمكانيات التي تنطوي عليها الاقتصادات الإقليمية. وقد اضطلعت بعض اللجان بتحليلات متعمقة لعمليات الإصلاح والتحرير في القطاع المالي ودور القطاع الخاص في التنمية لكي تلقي ضوءاً على التحسينات في مجال السياسات وتدابير الضمان اللازمة في تلك المجالات. وتؤكد هذه التحليلات الحاجة إلى دعم التنسيق والمواءمة على الصعيد الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار والسياسات النقدية والضريبية من أجل خلق بيئة مواتية لتعزيز التبادل التجاري وتدفقات الاستثمارات داخل المناطق المعنية.

١١٥ - وفي الاستعراض والتقييم السابقين، وردت الإشارة إلى التصاعد السريع للنزاعات الداخلية والصراعات الأهلية، وإلى حقيقة أن حجم الموارد اللازمة للتعامل مع المساعدات الإنسانية، وتلك المقدمة في حالات الطوارئ يشكل إجهاداً هائلاً تنوء به منظومة الأمم المتحدة وقد أدى ذلك إلى ضرورة تحويل حصص ضخمة بصورة مطردة من الموارد في إطار المنظومة إلى حيث يتم معالجة الاحتياجات الطارئة بما قلل من حجم الموارد المتاحة المتبقية من أجل التصدي للأهداف الإنمائية الدائمة التي دعا إليها كل من الاستراتيجية والإعلان.

١١٦ - وهذا الموقف لم يطرأ عليه تحسن. فالحاجة إلى المساعدات الإنسانية زادت، وجرى تحويل الموارد من التنمية لكي تلبى الطلب على المساعدات اللازمة في حالات الطوارئ وفي الأجل القصير. وفي ضوء هذا الاتجاه، اتخذت الوكالات والصناديق والبرامج تدابير لتخفيف أثر استنفاد الموارد. ومن أجل خفض كلفة تنفيذ البرامج على سبيل المثال، عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تغيير تشكيلة الخبرات الوطنية والدولية وأخذ بلامركزية عملية القرار من أجل التنمية (مثلاً: تقصير الزمن المستغرق في تجهيز المشاريع) مما يسهم كذلك في كفاءة توزيع الموارد. وبرغم ما تعانيه اليونيدو من نقص في مواردها البشرية الداخلية ومواردها التمويلية فقد زادت كثيراً من تنفيذ المشاريع في مجالات تخصصها. ويعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على زيادة ترتيبات انطلاق التعاون على المستوى الوطني مع وكالات التمويل أو مع مانحين ثنائيين.

١١٧ - وقد أكدت الاستراتيجية على أن أعمال منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تتسم بدرجة أكبر من التجانس من خلال توثيق التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات ومن خلال التدابير التنظيمية التي تدعم مساهمة المنظومة في التنمية. وفي إطار متابعة سلسلة المؤتمرات العالمية، تم إنشاء ثلاث من فرق العمل المخصصة والمشاركة بين الوكالات، بواسطة لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٥ لتعنى بالمواضيع المترابطة التالية: (أ) بيئة التمكين من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (ب) العمالة وسبل العيش المستدامة؛ (ج) الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. ومن المتوقع أن ينجم عن فرق العمل المذكورة نواتج عملية مثل المبادئ التوجيهية التي تكفل مساعدة المنسقين المقيمين في وضع نهج متكامل بين الوكالات المتخصصة إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد القطري. وفرق العمل المذكورة موجهة نحو تحقيق أهداف والى العمل في إطار جداول زمنية محددة وهي تساهم في تحسين العمل الجماعي الذي يتم

بين الوكالات سواء في المقار أو على الصعيد القطرية. وقد أكدت لجنة التنسيق الإدارية مدى الصلات الوثيقة التي ينبغي إقامتها من جانب فرق العمل المذكورة مع اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة من أجل متابعة مؤتمر بيجين وكذلك مع اللجنة التوجيهية المعنية بالمبادرة الخاصة بشأن أفريقيا.

ثامنا - الاستنتاجات

١١٨ - منذ اعتماد الإعلان والاستراتيجية، وفيما تعمل البلدان على تعميق روابطها الاقتصادية العالمية، يبدو أن ثمة اتفاقاً متنامياً بين الآراء فيما يتعلق بما يشكل استراتيجية إنمائية اقتصادية "ملائمة". وعلى سبيل المثال، ففي إطار الإصلاحات الجارية، ينبغي التمييز بين تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وهو شرط يجدر تنفيذه حتى في الأجل القصير، وبين إحراز أهداف الإصلاح الهيكلي الذي يشكل ضرورة في الأجل الطويل. وثمة درس ثانٍ يفيد بأن "تصحيح الأسعار" قد يكون شرطاً لازماً لنجاح التنمية ولكنه ليس بالشرط الكافي بحال من الأحوال. وعليه، يبدو أن تسلسل عملية الإصلاح يظل اعتباراً له أهميته. لكن بات يتضح بصورة متزايدة عامل أكثر أهمية عما عداه وهو أن تحقيق النجاح في الأجل الطويل يقتضي ألا تركز السياسات على مجرد النمو ولكن على تحسين الحظوظ التي تنالها جموع السكان على السواء.

١١٩ - وليس هناك بلد يمثل "صفحة خالية بيضاء" تنتظر تحويلها إلى اقتصاد سوقي. وفي محاولة تنفيذ إصلاحات السوق، لا بد وأن ينجم الأمر بالضرورة عن تعقيدات بعضها غير متوقع بل ومدمر إلى أقصى حد. ثانياً فبالنسبة إلى عدد من البلدان، قد ينطوي الأمر على عقبة خارجية مثل تدني أسعار الصادرات أو وجود عبء فادح من المديونية وقد يصبح ذلك حالة شبه مزمنة. وعليه فمحاولات التخفيف القصيرة الأجل إزاء مشاكل طويلة الأجل من هذا القبيل محاولات مقضي عليها بالفشل. ثالثاً ثمة درجة ما من درجات التدخل الاقتصادي اتخذها معظم، إن لم يكن جميع، الذين نجحوا في مضمار التنمية.

١٢٠ - وفي واقع الأمر لا يكاد يعرف سوى أقل القليل عن محددات النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال ثار جدل واسع مؤخراً يركز على ما يسمى "معجزة شرقي آسيا" وطرح السؤال عما إذا كانت معدلات النمو المرتفعة الملاحظة في تلك المنطقة ينبغي إرجاعها أساساً إلى زيادات الانتاجية أو إلى تراكم عوامل الإنتاج. وفيما لا يتوافر رد قاطع على هذا السؤال، فالشيء المعروف هو أن معدلاً كبيراً ومستداماً للتقدم التكنولوجي هو السبيل الممكن الوحيد في الأجل الطويل بالنسبة إلى اقتصاد ينبغي تحقيق درجة مستدامة من نمو الناتج لكل فرد. وعليه يثور فوراً السؤال عما إذا كانت الدرجة "الصحيحة" للتدخل من جانب السياسات العامة ينبغي أن تتمثل في تشجيع النمو المنشود في الانتاجية. وهنا تطرح عدة توصيات مختلفة تتراوح بين الرأي القائل بأن على الحكومة أن تركز فقط على تقديم ما يسمى "السلع العامة الصافية" والخدمات وكذلك على "وضع الأساسيات في نصابها"، وبين الاقتناع بأنه ما دام الأمر ينطوي على عدة عوامل قصور في السوق ولا سيما في البلدان الأشد فقراً، ينبغي للحكومة حينئذ أن تضطلع بدور مركزي للمساعدة على حيابة التكنولوجيا وتوزيع الأموال على المشاريع الرئيسية وتوجيه تنمية الاقتصاد^(٧٧).

على أن الخيار بين السياسات أو اتباع أي تشكيلة منها أمر معقد على أساس أن ليس ثمة علاقة مثبتة أو مجربة بين تدخلات سياسية مختارة وبين الاستراتيجيات الإنمائية الفعالة. وكما سبقت ملاحظته، ففي الاقتصادات الناجحة في شرقي آسيا تجلى الأخذ بمجموعة متنوعة من السياسات والمؤسسات التي تتراوح مثلا ما بين السياسات الحمائية العالية (اليابان وجمهورية كوريا) إلى سياسات عدم التدخل (هونغ كونغ وتايلند) وبين التركيز على المؤسسات العملاقة (جمهورية كوريا) إلى التركيز على المنشآت الصغيرة التي يقيمها منظمو المشاريع (تايوان، المقاطعة الصينية)^(٧٣).

١٢١ - وقد سبق القول بأن عددا من الظروف الأولية السائدة في سياق منطقة شرقي آسيا - مثل التوزيع المتكافئ نسبيا للأراضي والدخل ومثل ارتفاع معدلات القيد بالمدارس والأجل المتوقع للحياة مع انخفاض معدلات الخصوبة قد "تفسّر" معدلات النمو المرموقة الملاحظة في شرقي آسيا بعد سنة ١٩٦٠^(٧٤). وبينما يبدو بالفعل أن ثمة أهمية حقيقية للظروف الأولية، فليس من الواضح أن الآثار المعيارية المترتبة على هذه النتائج تتسم بنفس القدر من الأهمية. وعليه، فمعرفة أن "الظروف الأولية هي الفيصل" أمر لا يكاد يحدد كثيرا نوعية السياسات التي ينبغي على الحكومات أن تتبعها على وجه التحديد اللهم إلا القول بأهمية وضع "الأساسيات في نصابها" في إطار استراتيجية إنمائية متماسكة. وحتى في ضوء تدارس مجموعة "العوامل الأساسية" الفعالة فلم تلح في الأفق بعد وصفة أو صيغة مبسطة تضمن تحقيق النجاح.

١٢٢ - ومنذ اعتماد الإعلان والاستراتيجية، فإن كلا من المؤتمرات العالمية التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة أدى إلى اتفاق دولي على الاستراتيجيات في مجال اهتمامه وإلى تحديد نطاق واسع من التدابير والإجراءات الداعمة. وكان من شأن عوامل الترابط الوثيقة بين القضايا الإنمائية أن تؤدي بالحثم إلى تداخل كبير في فحوى هذه الاتفاقات. ومع ذلك فهي تشير مجتمعة إلى توافق دولي متزايد حول الآراء المتصلة بالعناصر الضرورية للتنمية. ومن ثم فهي تصقل وتدعم تحقيق أهداف الإعلان والاستراتيجية. وفضلا عن ذلك، فهذه الآراء المتعلقة بالتنمية يجري صقلها بواسطة الفريق العامل التابع للجمعية العامة المعني بخطة للتنمية. ويبدو مرجحًا أن الإجراء الذي سوف تتخذه الجمعية العامة نتيجة أعمال هذا الفريق سوف يدعو الجمعية إلى مباشرة أعمال المتابعة في هذا الصدد وقد ترغب الجمعية في الجمع بين الاستعراض والتقييم في المستقبل للإعلان والاستراتيجية وبين متابعة أعمال خطة للتنمية.

١٢٣ - وبالإضافة إلى هذه الاستعراضات للأداء على ضوء الأهداف والبرامج المحددة سلفا، قد ترغب الجمعية في إجراء استعراضات تطلعية لعدد مختار من الاتجاهات والقضايا الجديدة والناشئة مما قد يتطلب أخذه في الاعتبار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية. وكانت الجمعية قد اضطلعت في الماضي بدراسات متعمقة للاتجاهات الطويلة الأجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (انظر مثلا الوثيقة A/50/429) ولكن الجمعية لم تنص في برنامج عملها في المستقبل على النظر في هذه القضايا الطويلة الأجل.

الحواشي

- (١) قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٨، المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠.
- (٢) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.
- (٣) قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.
- (٤) انظر مثلاً الآفاق الاقتصادية العالمية والبلدان النامية، ١٩٩٦، البنك الدولي، (واشنطن العاصمة) ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.
- (٥) للاطلاع على المناقشة التي دارت بشأن هذه النقاط انظر:
- For a discussion of these points, see Dani Rodrik (1996), "Understanding Economic Policy Reform", Journal of Economic Literature, Vol. 34, No.1, pp. 9- 41 and John Williamson (1994), The Political Economy of Policy Reform, Institute for International Economics, Washington, D.C..
- (٦) انظر Rodrik (1996) and also Sarel, Michael (1995): "Growth in East Asia: What We Can and What We Cannot Inter From It", IMF Working Paper No. WP/95/98, September.
- (٧) تشير الدلائل العملية الى أنه يمكن لمجموعة صغيرة نسبياً من الظروف الأولية المواتية أن "تفسر" نسبة مئوية كبيرة من معدلات النمو غير الاستثنائية في شرق آسيا بعد عام ١٩٦٠؛ انظر Sarel، نفس الموضوع.
- (٨) الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ١٩٩٦، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.96.II.C.1)، الفصل الأول.
- (٩) للاطلاع على مزيد من مناقشة تلك المواضيع، انظر الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦، الفصل الثاني.
- (١٠) انظر الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ...، الجدول ١ - ٣، الأرقام بالنسبة لعام ١٩٩٥، أرقام أولية.

الحواشي (تابع)

(١١) انظر: منظمة التجارة العالمية، النشرة الصحفية، (PRESS/44)، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، الصفحة ٩ (من النص الانكليزي).

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر: منظمة التجارة العالمية، المرجع نفسه (PRESS/44)، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦.

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن التجارة فيما يسمى المنتجات "الجديدة"، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E/95.II.C.1)، الفصل ١١.

(١٤) مثلا، كانت الأسعار الدولية للسلع الأساسية من غير الوقود متماسكة نوعا خلال الثمانينيات (باستثناء عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧)، عند التعبير عنها بوححدات حقوق السحب الخاصة - التي تتألف من "سلة افتراضية تضم خمسا من العملات الرئيسية. لكن الأسعار الدولية للسلع الأساسية من غير الوقود مقومة بوححدات السحب الخاصة، كانت أقل تماسكا على وجه الإجمال، في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ منها في الثمانينيات - مع أنها تحسنت في عام ١٩٩٥. بيد أن هناك بديلا ثالثا للقياس يتألف من خفض المؤشر الدولار حسب الأسعار الدولارية للصادرات المصنعة في الاقتصادات المتقدمة النمو - وبذا يتاح الحصول على ما يسمى بالسعر "الحقيقي". ومن حيث القيمة الحقيقية، كانت الأسعار الدولية للسلع الأساسية من غير الوقود متماسكة على مدى الثمانينيات إلا أنها انخفضت بصورة ملحوظة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، ولم تسترد قوتها إلا في منتصف عام ١٩٩٣. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ١٩٩٦، ... الفصل الثالث.

(١٥) انظر: جريدة وول ستريت جورنال عدد ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

(١٦) انظر أيضا دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العام ١٩٩٥، ... الفصل الثالث عشر.

(١٧) جميع الأرقام مستمدة من الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي (IMF Survey)، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الصفحتان ١٨١-١٨٢.

(١٨) المرجع السابق، الصفحة ١٨٢.

(١٩) انظر على سبيل المثال Aian Taylor, "Growth and convergence in the Asia-Pacific region: On the role of openness, trade and migration", National Bureau of Economic Research Working Paper No. 5276, (Cambridge, Massachusetts, 1995).

الحواشي (تابع)

- (٢٠) انظر Alice Amsdem, Journal of Economic Literature, vol. 34, No. 2, p. 806.
- (٢١) ثبت أن "العوامل الخارجية الإيجابية الكبيرة ... تشمل معلومات أكثر من نظيرتها السلبية الكبيرة": مما يبرر دراستها بإمعان، انظر Alice Amsden المرجع نفسه.
- (٢٢) للإطلاع على المناقشة الكاملة لهذه القضايا انظر: Poverty Reduction and the world Bank: Progress and Challenges in the 1990s,(Washington, D.C., World Bank, 15 April 1996).
- (٢٣) المرجع نفسه.
- (٢٤) علاوة على ذلك، فإن الرأس الأخضر هي أقل الاقتصادات تقدما في هذا التجمع.
- (٢٥) يتوقع أن يبلغ متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام ١٩٩٦ في البلدان النامية ككل ٤ في المائة؛ انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦، الجدول الأول - ٣.
- (٢٦) انظر، مثلا، تخفيف حدة الفقر والبنك الدولي.
- (٢٧) للتعمق في البحث، انظر Dean, Judith (1995): "From Protectionism to Free Trade Fever? Recent Reforms in Developing Countries", Open Economies Review, Vol. 6, No. 4.
- (٢٨) انظر Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1996، البنك الدولي، ٨ آذار/مارس ١٩٩٦، صفحة ٢-١.
- (٢٩) ولهذا، تُعرَّف سرعة التكامل برقم قياسي هو عبارة عن المتوسط البسيط للتغيرات الحاصلة في هذه المؤشرات الأربعة، خلال الفترة الواقعة بين مطلع الثمانينات ومطلع التسعينات، والمعبر عنها كمقادير معيارية. والمقدار المعياري هو المتغير، مطروحا منه رقمه الوسيط ومقسوما على انحرافه المعياري. وتبلغ قيمة الوسيط للمتغير المعياري الناتج عن ذلك صفرا وقيمة الانحراف المعياري واحدا. وهذه العملية تمنح العناصر ذات القدرة الأكبر على التقلب من أن تسيطر على الرقم القياسي المركب. انظر Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1996, p.2-7ff.

الحواشي (تابع)

(٣٠) تشكل منطقتا "جنوب آسيا" و "افريقيا جنوب الصحراء" ومؤشر سرعة تكاملهما على التوالي هو ٠,٨٧ و -٠,٤٦ طرفي نقيض. انظر Global Economic Prospects and the Developing Countries, البنك الدولي، ٨ آذار/مارس ١٩٩٦، الجدول ١ من التذييل. 1996.

(٣١) النشرة الصحفية لمنظمة التجارة العالمية، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر WTO Focus، الرسالة الإخبارية لمنظمة التجارة العالمية، العدد ٩ آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩٦.

(٣٣) فترة الأساس التي استندت إليها التخفيضات هي الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨.

(٣٤) تعرف عادة على أنها السعر المقارن للمنتج في السوق المحلية للبلد المصدر.

(٣٥) المنطق هنا هو أنه في حالة ارتباط الأجور الحقيقية بتكلفة المعيشة - بحيث تتجاوز الأجور الحقيقية مستوى العمالة الكاملة وبالتالي تنشأ البطالة، فقد يكفل التحرير دفعة هامة للعمالة والنتائج عن طريق خفض تكاليف المعيشة ومن ثم تكلفة استخدام اليد العاملة. انظر I. Goldin and D. van der Mensbrugge, "The Uruguay Round: An assessment of economy-wide and agricultural reforms", in will Martin and L. Alan Winters, eds., The Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank Discussion Paper No. 307, (Washington, D.C., 1995).

(٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر World Bank Policy Research Bulletin, vol. 6, No.5 (November 1995) - December 1995).

(٣٧) لمزيد من التفاصيل، انظر G. Harrison, T. Rutherford and D. Tarr, "Quantifying the Uruguay Round", in Martin and Winters المرجع المذكور.

(٣٨) للاطلاع على مزيد من الدراسات التي تقدر المكاسب المحتملة من جولة أوروغواي، انظر تقرير الأمين العام المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية A/50/429، الصفحتان ٣٥ و ٣٦.

الحواشي (تابع)

(٣٩) لمزيد من التفاصيل بشأن التكتلات التجارية، انظر Clinton Shields, "Regional trade blocs: Trade creating or diverting", Finance and Development, (March 1995), pp. 30-32; see also Sheila page, sheila "Regional groups among developing countries: A framework for analyzing their formation and effects", (London), Overseas Development Institute, 1995.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر النشرة الصحفية لمنظمة التجارة العالمية (PRESS/44)، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦.

(٤١) انظر، على سبيل المثال Junichi Goto, and koichi Hamada: "EU, NAFTA and Asian responses: A Perspective from the calculus of participation", National Bureau of economic Research working paper no. 5325 Cambridge, Massachusetts 1995

(٤٢) انظر على وجه الخصوص Paul Krugman, "Is bilateralism bad?", in E. Helpman and A. Razin (eds.), International Trade and Trade Policy (Cambridge, Massachusetts, MIT Press, 1991)

(٤٣) انظر، على سبيل المثال Paul Krugman, "The move toward free trade zones" in Federal Reserve Bank of Kansas City, Economic Review, (November/December 1991), pp. 5-25

(٤٤) انظر على سبيل المثال "The theory of preferential trade agreements: Historical evolution Jagdish Bhagwati and Arvind Panagariya and current trends" in American Economic Review, Papers and Proceedings، المجلد ٨٦، رقم ٢ (أيار/مايو ١٩٩٦).

(٤٥) انظر Gary "Compatibility of regional and multilateral trading agreements: Reforming the WTO" in American Economic Review, Papers and Proceedings، ص ٨٨ - ٨٩، (١٩٩٦).

(٤٦) انظر Joel Bergsman and Xiaofang Shen, "Foreign direct investment in developing countries: Progress and problems" in World Bank, Finance and Development، ص ٦ - ٨.

(٤٧) تعزو دراسة أعدها Chander Kant فائدة إضافية أيضا للاستثمار الأجنبي المباشر. وحسبما يذكر، Kant فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تترافق دوما مع انخفاض نزوح رأس المال وبالتالي يمكن

الحواشي (تابع)

أن يتوقع أن يكون لهذه التدفقات تأثيرات هائلة على الاقتصاد المضيف؛ انظر Chander Kant "Foreign direct investment and capital flight", دراسات برنستون في التمويل الدولي، رقم ٨٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٦). وتشير دراسة أخرى، أعدها Boreneztein, De Gregorio and Lee، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة هامة من مسائل نقل التكنولوجيا، وأنه يساهم في النمو أكثر من الاستثمار المحلي نسبياً. بيد أن ارتفاع إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر هذه لا تصح إلا عندما يتوافر للبلد المضيف حد أدنى من رأس المال البشري. انظر، Eduardo Borensztein, Jose De Gregorio and Jong-Wha Lee، "How does foreign direct investment affect economic growth?" IMF working paper (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤).

(٤٨) انظر، البنك الدولي "Global Economic Prospects and the Developing Countries" ١٩٩٦،

ص ٢-٤.

(٤٩) Bergsman and Shen، المرجع أعلاه.

(٥٠) جريدة الفايننشال تايمز، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٥١) ذكرت في Third World، Robin Broad and Christina Landi، "Whither the North-South Gap?"،

Quarterly، المجلد ١٧ الرقم ١ (١٩٩٦)، المجلد ١٧ الرقم ١، ١٩٩٦، ص ٧-١٧. لاحظ أن هذه البلدان العشرة ليست جميعها مصنفة بوصفها "نامية" من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة. للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن التدفقات الخاصة، انظر كذلك البنك الدولي، "Global Economic Prospects and the Developing Countries"، ١٩٩٥، (واشنطن العاصمة) الجدول ٧، ص ٨٤-٨٥.

(٥٢) انظر، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،

التعاون الإنمائي: تقرير عام ١٩٩٥، باريس، ١٩٩٦، ص ٥٩.

(٥٣) المرجع نفسه، الجدول ٤ من المرفق.

(٥٤) المرجع نفسه، الجدول ٣٣ من المرفق.

(٥٥) زادت مدفوعات السداد إلى المقرضين المتعددي الأطراف وفي مقدمتهم صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي زيادة حادة، من نسبة ٢٠ في المائة (أو بليون دولار) من مجموع مدفوعات خدمة الديون في عام ١٩٨٠ إلى ٥٠ في المائة (أو ٣,٣ بليون دولار) في عام ١٩٩٤؛ انظر جريدة الفايننشال تايمز، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦.

الحواشي (تابع)

(٥٦) كمؤشر محلي لضخامة المشكلة التي تواجه بعض هذه البلدان، تجدر الإشارة إلى أن إحدى دراسات أكسفام الدولية خلصت إلى أن أوغندا تنفق ٣ دولارات للشخص سنويا على الرعاية الصحية و ١٧ دولار على سداد الديون. أشير إليها في جريدة النيويورك تايمز، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

(٥٧) تقدر دراسة جديدة قام بإعدادها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل اجتماعهما لشهر تشرين الأول/أكتوبر، كلفة تخفيض مستوى ديون أفقر البلدان المثقلة بالديون بين ٥,٦ و ٧,٧ بليون دولار على مدى ستة أعوام. وتشكل الدراسة - التي أجريت كجزء من محاولة وضع خطة لتخفيف الديون، جهداً أولياً من جانب هاتين الوكالتين لتحديد قيمة دولارية دقيقة لكلفة تخفيف الديون. انظر جريدة "النيويورك تايمز"، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

(٥٨) على نحو ما يتضح من الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتعسينات لصالح أقل البلدان نمواً في منتصف الفترة، الذي عقد في نيويورك يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي الأخير لمجموعة السبعة في ليون، فرنسا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه، حيث التزمت هذه البلدان "بتركيز الموارد على البلدان الأشد احتياجاً إليها والتي يمكنها أن تستخدمها استخداماً فعالاً، وضرورة توجيه المنح والتمويل... إلى تلبية الاحتياجات المالية لأفقر البلدان التي تفتقر كلياً أو جزئياً إلى سبل الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، بمجرد أن تظهر التزامها بتهيئة الظروف للاستفادة الفعالة منها".

(٥٩) أقل البلدان نمواً، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.D.3)، ص ٨.

(٦٠) انخفضت الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية بنسبة ٣,٧ في المائة خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠. ورغم أن هذه الأسعار شهدت تحسناً طفيفاً خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥، حيث زادت بنسبة ١,٢ في المائة، إلا أن هذا التحسن يعزى في الأساس إلى زيادة لمرة واحدة حدثت في عام ١٩٩٤، حينما قفزت أسعار السلع الأساسية بنسبة ١٤,٤ في المائة.

(٦١) شهدت معدلات التبادل التجاري لأفريقيا (باستثناء جنوب أفريقيا) انخفاضاً بنسبة ٨,١ في المائة خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ وبنسبة ٣,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥؛ انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ١٩٩٦...، ص ٢٤٠.

(٦٢) انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج الغذائي في كل مجموعة أقل البلدان نمواً التي مزقتها الحروب بنسبة تبلغ في المتوسط ٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، وفقاً لحسابات إدارة

الحواشي (تابع)

المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وذلك استنادا إلى الدراسة المعنونة: أقل البلدان نمواً، ١٩٩٦...، المرفق الثاني، الجدول ٤.

(٦٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً: آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (TD/B/LDC/GR/Misc.1/Add.4/Rev.1)، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، صفحة ٣٤.

(٦٤) بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا الاستوائية، ومالي، والنيجر.

(٦٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٩٣ - ١٩٩٤، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.94.II.D.4)، ص ٣٣.

(٦٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً في منتصف الفترة (٤) (TD/B/LDC/GR/Misc.1/Add.4) ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، صفحة ٢٦.

(٦٧) المرجع نفسه، ص ٣٠.

(٦٨) أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.95.II.D.2).

(٦٩) المرجع نفسه، ص ٣٣.

(٧٠) أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٦، ... ص ٢٩.

(٧١) المرجع نفسه.

(٧٢) هذه الآراء واردة في Sarel، المرجع السابق.

(٧٣) انظر: Danl Rodrik, "King Kong meets Godzilla", in Albert Fishlow eds., Miracle or Design? : Lessons From the East Asia Experience Washington, D.C., overseas Development Council, 1994.

(٧٤) المرجع السابق.
